E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2005/WG.1/2
16 August 2005
ORIGINAL: ARABIC

المجلس الأعلى للسكان
المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا – الإسكوا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق الخبراء حول صياغة السياسات السكانية
المتكاملة في إطار الحكم الرشيد
عمان، ٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

فعالية العمل السكاني في ظل النظام المؤسسي في لبنان

إعداد

توفيق عسيران

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

05-0471

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولاً-	**مقدمة**.....	١
ثانياً-	**تطور برامج عمل السكان في لبنان**.....	٢
	ألف- النشاطات السكانية التي سبقت مؤتمر القاهرة.....	٢
	باء – الجهود الحكومية قبيل وأثناء وبعد انعقاد مؤتمر القاهرة.....	٧
ثالثاً-	**السياسة السكانية في لبنان**.....	١١
رابعاً-	**تنفيذ السياسة الوطنية للسكان**.....	١٦
	ألف- المؤسسات الحكومية/الأهلية العاملة في مجال السكان.....	١٦
	باء- اللجنة الوطنية الدائمة للسكان كأداة عمل لقضايا السكان في لبنان.....	١٨
	جيم- النظام الداخلي ومهام العمل والتنسيق مع الوزارات القطاعية.....	٢٠
خامساً-	**رؤية مستقبلية حول النشاط السكاني في إطار نظام مؤسسي جيد**.....	٢٥
سادساً-	**خلاصة واستنتاجات**.....	٢٨

قائمة الأشكال

١-	الشكل البياني الوظيفي للمجلس الأعلى للسكان.....	٢٦
٢-	تصور للهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للسكان.....	٢٧

قائمة الملحقات

١-	الجدول رقم (٢) تطور التوجهات الرسمية حيال المتغيرات السكانية.....	٢٩
٢-	الرسم البياني رقم (١) توقعات السكان في لبنان.....	٣٠
٣-	نص الكتاب المرفوع إلى فخامة رئيس الجمهورية.....	٣١
٤-	نماذج من الآليات التي اقترحت لتنفيذ مهام اللجنة الوطنية الدائمة للسكان كما حددها مجلس الوزراء.....	٣٧

مقدمة

ربما ليس هناك دولة أخرى من دول العالم، تنظر بريبة وحذر إلى موضوع السكان، كما ينظر إليه في لبنان، ذلك أن تسييس الموضوع «نسبة إلى السياسة» وتطييفه «نسبة إلى الطوائف»، إضافة إلى عدم المعرفة الكافية بأبعاد مضمون كلمة « السكان » وربطها بالنمو السكاني فقط، جعلت الموضوع متشابكاً ومتداخلاً وصعب التناول.

ولذلك نستطيع القول، أن الجهود السكانية التي بذلت طوال ثلاثة عقود من الزمن على المستويين الأهلي والحكومي اتسمت بجرأة كبيرة ورؤى هامة باتجاه المستقبل.

وإذ كانت الحرب اللبنانية التي انطلقت في عام ١٩٧٥ قد ابتلعت بشكل أو بآخر نتائج مؤتمر بوخارست للسكان، فإنها كذلك أبعدت لبنان عن المشاركة الفعالة في مؤتمر مكسيكو عام ١٩٨٤ بالرغم من الوفد الهزيل الذي شارك، فإن تطوراً هاماً استبق مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ تمثل بالأحداث التالية:

- المؤتمر البرلماني للسكان والتنمية الذي انعقد في بيروت عام ١٩٩٢- بمشاركة عربية واسعة[1]
- تشكيل لجنة وطنية للتحضير ومتابعة مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٣[2]
- قرار مجلس الوزراء بتكليف خبيرين إعداد التقرير الوطني لتقديمه إلى المؤتمر[3]
- إعداد التقرير واقترانه بموافقة مجلس الوزراء وإيداعه صندوق الأمم المتحدة للسكان[4]
- القرار الفجائي الذي اتخذه مجلس الوزراء قبيل انعقاد مؤتمر القاهرة بأيام معدودة بعدم المشاركة، مشكلاً صدمة كبيرة قياساً إلى الاستعدادات الواسعة التي بذلت على طريق هذه المشاركة.

سوف تتمحور أهداف الورقة بالإضاءة على هذه الجوانب وتحليل واقعها لجهة نقاط ضعفها أو قوتها وبالتالي الوصول إلى بعض النتائج التي تحدّد مكامن الخلل وتوفر مقترحات التصويب.

---

[1] انعقد بالتعاون بين المجلس النيابي وجمعية تنظيم الأسرة في لبنان في الفترة من ١-٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ ولم يوثق

[2] اللجنة الوطنية للسكان التي شكلت بموجب قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١/٣٠ تاريخ ١٩٩٣/٩/١

[3] قرار مجلس الوزراء رقم ١٩ تاريخ ١٩٩٢/١٠/٧ بتكليف الدكتور رياض طبارة والأستاذ توفيق عسيران إعداد التقرير الوطني عن السكان في لبنان

[4] تقرير لبنان – إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – منشورات اللجنة الوطنية للسكان

ثانياً- تطور برامج عمل السكان في لبنان

لقد تمثل الهدف الأبرز لمؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ في:

« تحسين نوعية حياة السكان، وضمان رفاهية الإنسان وتعزيز التنمية البشرية، وذلك من خلال اعتماد سياسات وبرامج سكانية وإنمائية مناسبة، تهدف إلى اجتثاث الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المضطرد في سياق تنمية مستدامة، وأنماط محددة للاستهلاك والإنتاج وتنمية الموارد البشرية وتأكيد حقوق الإنسان[٥].»

وهو يمثل رؤية متطورة في إطار مقاربة قضايا السكان وربطها بمسائل أساسية وحيوية مثل التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي – المضطرد والقضاء على الفقر.

وفي تقديري إن هذه الرؤى دفعت إلى تبني عالمي واسع لبرنامج عمل المؤتمر بالرغم من بعض التحفظات التي عبّر عنها عدد محدود من الدول حول بعض الجوانب التي أشار إليها برنامج العمل لأسباب ثقافية.

وهذا ما انطبق على موقف حكومة لبنان، خصوصاً أن وفدها إلى مؤتمر السكان الذي انعقد في عمان عام ١٩٩٣ تحضيراً لمؤتمر القاهرة انتزع توصية هامة باستئناف صندوق الأمم المتحدة للسكان نشاطاته في لبنان[٦].

ولـــم يكن الوصول إلى مثل هذا الموقف متاحاً بدون الأرضية الهامة التي أوجدتها نشاطات سكانية ممـــيزة تحققت في الفترة من العام ١٩٧٧ لغاية العام ١٩٩٢ وتخللها إقامة المجلس الوطني للسكان في لبنان عام ١٩٨٤ وحلّه في نفس السنة[٧].

ألف- النشاطات السكانية التي سبقت مؤتمر القاهرة

نتحدث في هذا القسم عن سلسلة من النشاطات تحققت في الفترة الزمنية من العام ١٩٧٧ لغاية العام ١٩٩٣، حين صدر القرار الأول – بإنشاء اللجنة الوطنية للسكان – للاهتمام تحديداً بمشاركة لبنان في مؤتمر القاهرة.

وهذه النشاطات حققتها جمعية تنظيم الأسرة في لبنان – والتي شاركت في التحضير لمؤتمر بوخارست بالرغم من حداثة عهدها في لبنان، كما شارك رئيسها في مؤتمر مكسيكو ممثلاً الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة وهناك تم ضمه إلى الوفد اللبناني الذي كان يرأسه سفير لبنان في المكسيك وبعض موظفي السفارة، والذي طلب أن تكون المشاركة شكلية لأن ليس لديه تعليمات من وزارة الخارجية في لبنان حول المواقف الممكن اتخاذها.

---

[5] تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – منشورات الأمم المتحدة

[6] الفقرة "د" من التوصية رقم ٩٩ من إعلان عمان الثاني للسكان والتنمية الصادر في عمان نيسان ١٩٩٣

[7] اللجنة التي شكلت تحت اسم المجلس الوطني للسكان – بقرار من وزير الصحة والشؤون الاجتماعية رقم ١/٢١ تاريخ ١٩٨٤/١/١٩

وسوف نذكر أهم النشاطات وفق تسلسلها التاريخي:

١- المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية ١٩٧٧[٨]

انعقد هذا المؤتمر في فترة هدوء قصيرة من حربنا التي بدأت عام ١٩٧٥ وكان الدافع له أصوات ارتفعت بالتساؤل حول أهمية استمرار برامج تنظيم الأسرة في ظل تزايد أعداد الوفيات الناتجة عن القتال المتنقل، فكان لا بد من الرّد عليها بطرح موضوع السكان والنمو السكاني وارتباطه بجوانب عدة تدخل في إطار استقرار الوضع الأمني في لبنان.

ومثّل المؤتمر إطلالة أولى على السياسيين ومتخذي القرار وترأس معظم جلساته وزراء الصحة والتربية والداخلية والإسكان والتعاونيات، إضافة إلى افتتاحه من قبل رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص.

وصدرت عن المؤتمر توصيات هامة من أبرزها:

- المطالبة بالتعداد الدوري الشامل؛
- التشديد على أهمية البحوث العلمية؛
- الإشارة إلى أهمية تحسين أساليب جمع البيانات الخاصة بالمواليد والوفيات..؛
- ضرورة تفعيل وتطبيق القوانين التي تحكم قضايا السكان في لبنان خصوصاً قانون إلزامية التعلم وقانون تحديد السن الأدنى للزواج وقوانين الأسرة؛
- كما تحدثت التوصيات عن قضايا التمركز السكاني والنزوح والمرأة والخدمات والتخطيط التربوي والتهجير (وكانت المشكلة في بداياتها).

نشير إلى ذلك، لأهمية هذه التوصيات لجهة تاريخ صدورها في لبنان إبان فترة الحرب، وتأكيداً على تصميم المشاركين إيلاء الموضوع جهداً خاصاً حيث قرروا توجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية من أجل وضعه أمام أهمية قضايا السكان ومطالبته بإعارتها عناية الدولة، ولقد كلف الدكتور رياض طبارة – وكان في ذلك الحين موظفاً بارزاً في الأمم المتحدة إعداد نص الرسالة – ولهذه الرسالة أهمية تاريخية لجهة مضمونها وتوقيتها[٩] كما تقرّر إقامة مؤتمر وطني للسكان مرة كل خمس سنوات.

٢- المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية ١٩٨٢[١٠]

تميز هذا المؤتمر – والذي انعقد تنفيذاً لتوصية المؤتمر السابق بجوانب مثيرة نشير إلى أبرزها:

(أ) أقيم في المكتبة الطبية بالجامعة الأميركية مما أضفى عليه أهمية علمية خاصة؛
(ب) تم توثيق وقائعه بكتاب – صدر عن الجامعة اللبنانية تأكيداً على اهتمام الجامعة بموضوع السكان وتقديرها للمناخ العلمي الذي ميز المؤتمر[١١]؛

---

[8] المؤتمر الوطني الأول للسكان الذي نفذته جمعية تنظيم الأسرة في لبنان ولم يوثق نظراً لاشتداد الحرب في لبنان

[9] نص الرسالة مرفقة كملحق رقم ٣

[10] ملخص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية في لبنان، بيروت ١-٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢

[11] كتاب (السياسات السكانية في لبنان) منشورات الجامعة اللبنانية رقم ٢٢ لعام ١٩٨٣

(ج) ما ورد في كلمة رئيس الوزراء في حينه (المرحوم شفيق الوزان) مؤكداً تفهم الدولة – لأهمية الموضوع حيث جاء في كلمته:

" كون السياسات السكانية على هذا القدر من الأهمية لقطاعات واسعة بقدر ما هو الوطن متسع، يجعل منها أساساً أحد موجبات الدولة، وواحدة من أهم متطلبات الوطن منها. فهي إذ تشمل مواضيع واهتمامات أساسية كموضوع الهجرة ودور الموارد البشرية اللبنانية في التنمية العربية، ومعضلة النزوح من الأرياف، والأحداث أثرها على الأسرة اللبنانية، والخدمات الصحية في لبنان وتنظيم الأسرة اللبنانية وسواها من المواضيع ذات الأبعاد والأهمية الإنمائية والإصلاحية والتنظيمية والبنيوية المستقبلية...يقتضي أن تكون دراساتها ومعالجاتها ضمن إطار دفع أساسي من الدولة، ودعم مادي ومعاضدة توجيهية ومعنوية من قبلها "

(د) ما تضمنه المؤتمر من عروض هامة، خصوصاً العرض الذي قدمه الدكتور رياض طبارة بعنوان التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية[١٢] والذي أثار فيه ولأول مرة قضية انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية، ولم تؤخذ مداخلته بالجدية الكافية، إذ صحت توقعاته لاحقاً وشهدت الليرة اللبنانية تدهوراً مخيفاً في قوتها الشرائية يعاني منها لبنان حتى اليوم؛

(ه) التوصيات الصادرة عن المؤتمر – وخصوصاً التوجهات التي حكمت المؤتمر عند معالجته القضايا المطروحة فيه وأشير إلى أبرزها[١٣]:

- إن الإنسان هو هدف التنمية الأساسي وإن رفاهيته هي الغاية الأولى؛
- إن التنمية عملية سياسية وليست فقط اقتصادية، بل تنمية زراعية اجتماعية تربوية صحية وإسكانية شاملة؛
- إن دور الدولة، يجب أن لا يبقى مقصراً أو متفرجاً، بل يجب قيام الدولة بواجباتها لجهة توفير الحد الأدنى من تكافؤ الفرص لجميع المواطنين؛
- إن الترابط بين السياسة الاقتصادية والسكانية والاجتماعية مع السياسة التربوية يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من أجل خطة إنمائية مترابطة وقابلة للتنفيذ الناجح.

كما أودّ أن أشير إلى توصيتين بارزتين من التوصيات الهامة التي أصدرها المؤتمر وهي[١٤]:

- **التوصية رقم (٢):** شدّد المؤتمر على أهمية إيجاد لجنة وطنية لقضايا السكان في لبنان والتي يتمثل فيها القطاعين الرسمي والأهلي، تأخذ على عاتقها تحضير المناخات اللازمة والموضوعية لتعامل صحيح مع هذا الموضوع على الصعيد الوطني.

ويأمل المؤتمرون أن يبادر مجلس الإنماء والإعمار إلى مؤازرة هذه اللجنة وتزويدها بالخبرات والإمكانيات لتحقيق أعمالها. ويؤكدون كذلك على أهمية تعاون الجامعة اللبنانية وسائر الجامعات الأخرى ومراكز البحوث العلمية الرسمية والخاصة لأجل تحقيق خطوات فاعلة في مجال السكان في لبنان.

---

[12] منشور في كتاب السياسات السكانية في لبنان (صفحة ٢٥-٥٠)
[13] نفس المصدر أعلاه (صفحة ٣٥٠ وما يلي).
[14] نفس المصدر أعلاه (صفحة ٣٥١ و٣٥٥).

- **التوصية رقم (٢٢):** يقدر المؤتمرون تقديراً عالياً أهمية تنظيم الأسرة في لبنان من المنطلقات التـــي تطرحها الجمعية وما يمكن أن تحققه من توازن على صعيد الأسرة ومن فرص افضل لـــنمو الأطفال ولمساهمة المرأة في جهود التنمية، ولذلك فإنهم يشددون في هذا المجال على الآتي:

(أ) دعم الجمعية دعماً عملياً لتستطيع من تحقيق برامجها ونشاطاتها ولا سيما في الريف؛
(ب) تحقيق جهد بارز في مجال التربية الأسرية وإنجاز مشروع التعاقد بين الجمعية والمركز التربوي للبحوث والإنماء؛
(ج) توفير برامج إعلامية ثابتة في هذا المجال يتعاون على وضعها وتقديمها المركز التربوي للبحوث والإنماء والجمعية؛
(د) إزالة المعوقات من أمام عمل الجمعية ولا سيما تعديل القوانين التي تشكل عقبات لحصول الجمعية على دعم من هبات الدولة.
(ه) ضرورة تعزيز خدمة تنظيم الأسرة على نطاق الوزارات المعنية ولا سيما وزارة الصحة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مصلحة الإنعاش الاجتماعي، وزارة التربية الوطنية، وزارة الإسكان والتعاونيات.

ولقد تابعت الجمعية عن كثب هذه التوصيات، وصولاً إلى تحقيق العديد منها، وقد نأتي على ذكرها فـــي سياق العرض، وربما أبرز ما تمخضت عنه متابعة هذا المؤتمر والمؤتمر السابق صدور قرار تشكيل المجلـــس الوطنـــي للسكان والذي أشرنا إليه سابقاً، ولاحقاً قام وزير الصحة والشؤون الاجتماعية بحل هذا المجلـــس[١٥] فـــور تغيـــير الحكومة مؤكداً ما سبق وذكرته حول الحذر الذي يلف المسؤولين في لبنان تجاه قضايا السكان.

٣- المؤتمر الوطني الثالث للسكان ١٩٨٧[١٦]

والذي تم توثيقه بكتاب أصدرته الجمعية تحت عنوان (السياسات السكانية في لبنان) وهل كان لهذا المؤتمر خصائص مختلفة عن المؤتمرين السابقين؟ ومن المؤكد أن الإجابة ستكون بنعم ونحددها بالآتي:

(أ) دليل صارخ على تصميم الجمعية على متابعة اهتماماتها بقضايا السكان رغم وتيرة الحرب المتصاعدة، خصوصاً بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٨٢ وبقاء أجزاء كبيرة من لبنان تحت الاحتلال إثر الانسحاب الإسرائيلي الواسع من جبل لبنان ومعظم مدن الجنوب؛
(ب) أنه مثل تحدياً حضارياً لإرادة الحياة لدى اللبنانيين (أحدهم يتهكم ويقول: كنا نعقد المؤتمر وحرب المخيمات التي تبعد أقل من كيلو متر واحد عن المكان مستعرة – ومع ذلك فقد نفذ المؤتمر بنجاح)؛
(ج) مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان – في تحقيق المؤتمر وإيفاد أحد كبار موظفيه في ذلك الحين لإلقاء محاضرة وكذلك تولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) تقديم مداخلة حول الإسكان والسكان[١٧]؛

---

15 قرار الوزير جوزف الهاشم رقم ١/١٢٦ تاريخ ١٩٨٤/١٠/١٠

16 انعقد في بيروت من ٣-٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

17 الدكتور طارق شومان – الموظف في الـــ UNFPA في نيويورك – والسيد مروان محسن من كبار موظفي الـــ ESCWA

(د) المشاركة الرسمية الواسعة – حيث رعى المؤتمر رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص، وأدار جلساته ثلاث وزراء ومقرّر اللجنة البرلمانية للسكان؛

(ه) التوصيات الموضوعية التي أصدرها المؤتمر وفي صميمها مقترحات لمعالجة الواقع الراهن، إلى جانب الرؤى المستقبلية في إطار قضايا السكان ومن أبرز هذه التوصيات التوصية رقم (٣) والتي جاء فيها[١٨]:

- الدعوة إلى وقف الحرب الدائرة في لبنان نهائياً، والمطالبة بإزالة مناطق وخطوط التماس في جميع المناطق اللبنانية، ومطالبة الحكومة اللبنانية، بالتحرك الفاعل والجاد والمؤثر من أجل تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي كشرط أساسي لوقف موجة النزوح والتهجير ودعوة الأطراف المعنية كافة لتسهيل عودة جميع المهجرين إلى قراهم ومناطقهم التي هجروا منها، وإزالة أسباب التهجير باعتماد الخطط النمائية والبرامج التربوية التي توفر وحدة حقيقية في لبنان وللبنانيين كافة؛
- دعوة المجلس النيابي والحكومة اللبنانية، للعمل على إعادة إحياء المجلس الوطني للسكان، لكي يعمل هذا المجلس على تنسيق الجهود الوطنية المتعلقة بالمسائل السكانية والتي لا تتحمل أي من أنواع التأجيل أو التأخير نظراً لآثارها السلبية على مجمل الأوضاع الإنمائية والاجتماعية في لبنان؛
- ضرورة الاهتمام الجدي والمسؤول والعاجل بوضع الاستراتيجيات والخطط التي ستواجه بها الحكومة انعكاسات الحرب على مختلف البنى السكانية ولا سيما على قطاع الشباب.

وإضافة إلى هذه المؤتمرات الوطنية للسياسات السكانية في لبنان، فقد استفادت الجمعية من الاهتمام الذي عبرت عنه الأمم المتحدة حين نظمت قبيل انعقاد مؤتمر مكسيكو للسكان عام ١٩٨٤، مؤتمراً برلمانياً لوضع النواب أمام مسؤولياتهم تجاه قضايا السكان ولاسيما التشريعات المطلوبة في إطارها، وقد أبدى رئيس مجلس النواب في ذلك الحين دولة الرئيس حسين الحسيني تفهماً عميقاً لقضايا السكان وأهميتها في تلك المرحلة من حياة لبنان، فأقيم بالتعاون مع المجلس النيابي المؤتمر البرلماني الأول للسكان والتنمية عام ١٩٨٦ والذي كان من المفترض أن يحضره نواب كثر من الدول العربية، لكن انفجار الوضع الأمني (عُرف بحرب المخيمات) دفع إلى اقتصار الحضور على وفد من مجلس الشعب في سوريا. ولقد تم توثيق هذا المؤتمر بكتاب أعطي عنواناً "البرلمانيون في مواجهة قضايا السكان والتنمية في لبنان"[١٩].

والحقيقة أن الحديث عن هذا المؤتمر في توقيعه ومضمونه والشراكة بين المجلس النيابي والجمعية، كان موضع جدل كبير واستحسان عريض من قبل المشاركين، خصوصاً لجهة مبادرة الجمعية إلى مواصلة جهودها باتجاه قضايا السكان واستقطاب مجموعة واسعة من الأكاديميين وراسمي السياسة.

ولقد كان من أبرز ما توجت به أعمال المؤتمر صدور قرار بتشكيل اللجنة البرلمانية للسكان والتي عدلت فيما بعد تبعاً للمتغيرات في إطار المجلس النيابي[٢٠].

---

[18] منشورة في كتاب السياسات السكانية في لبنان (مصدر سابق).

[19] منشورات جمعية تنظيم الأسرة في لبنان لعام ١٩٨٧

[20] القرار رقم ٢٢٦ تاريخ ١٩٨٧/٥/١٨

وما كادت الحرب اللبنانية تنتهي أو تكاد، وعادت مؤسسات الدولة إلى العمل، حتى بادرت الجمعية مـــن جديد إلى الاتفاق مع دولة رئيس المجلس النيابي الأستاذ حسين الحسيني، على إقامة المؤتمر البرلماني الثاني للسكان والتنمية، خصوصاً بعد أن أوصى المؤتمر الأول، بإقامة مؤتمرات مماثلة مرة كل سنتين.

وهكـــذا تحقق المؤتمر البرلماني الثاني حول السكان والتنمية في العام ١٩٩٢، وحضره إلى جانب أعضـــاء المجلـــس النيابي اللبناني، نواب يمثلون المجالس النيابية في سوريا والكويت وتونس والأردن إلى جانـــب وحدة السكان في جامعة الدول العربية، وكانت له أصداء هامة خصوصاً كلمة رئيس المجلس النيابي فـــي حفـــل الافتـــتاح الذي أقيم في قاعة " عصام فارس " بالجامعة الأميركية وكذلك اختيرت مكتبة الجامعة الأميركية مكاناً لإقامة المؤتمر فازداد أهمية على أهميته.

وحظي المؤتمر الثاني بمتابعة دءوبة نتج عنها صدور قرار بإعادة تشكيل اللجنة البرلمانية للسكان، بعـــد أن عـــدل عـــدد أعضـــاء المجلس وتم تعيين عدد من النواب الجدد[٢١]. ولقد تعذر توثيق المؤتمر، بعد التغيـــيرات التي واكبت رئاسة المجلس النيابي. وكان ذلك موضع أسف بالغ لدى الجمعية، بحيث لا تستطيع أن تفعل ذلك بدون موافقة مجلس النواب.

ولا بد من أن نسجل هنا، أن رئاسة المجلس النيابي السابقة والحالية آثرت عدم تشكيل لجنة برلمانية خاصة مثل اللجان البرلمانية الأخرى المتخصصة في الصحة والموارد المائية والكهربائية والهاتف وسواها، بـــل تـــم تســـمية عدد واسع من رؤساء اللجان البرلمانية – كأعضاء في هذه اللجنة من أجل ضمان التناغم والتناسق بين أعمالها.

ولكن من المهم التفكير مجدداً والعمل من أجل أن تكون اللجنة البرلمانية للسكان إحدى اللجان التي يـــنص عليها النظام الداخلي في المجلس – لتستطيع أن تمارس دورها في مساءلة الحكومة حول اهتماماتها وأنشـــطتها فـــي مجال السكان، وكذلك من أجل مزيد من الاهتمام بقضايا السكان، في لبنان ولا سيما لجهة التشريعات المطلوبة.

وننهي بذلك، الجهود الرئيسة البارزة والتي حققتها جمعية تنظيم الأسرة في لبنان حتى العام ١٩٩٣ أي قبـــيل انعقاد مؤتمر القاهرة دون أن نتطرق إلى نشاطات عديدة واكبت هذه الجهود وتحققت في الفترات الفاصـــلة بيـــن مؤتمر وآخر، والحلقات الدراسية حول موضوعات سكانية محددة برعاية وزراء بارزين من اجل اكتساب ثقتهم ودعمهم لجهودها.

ولا بد أن نشير الآن إلى منحى آخر في إطار الجهود السكانية، وقد يصح أن نطلق عليه لقب حقبة اللجـــان الوطنـــية للسكان، وما حققته تحضيراً ومواكبة ومتابعة لمؤتمر القاهرة، شاملاً ذلك الجهود الأهلية والحكومية على حدّ سواء، ومتضمناً بعض الرؤى المستقبلية.

باء- الجهود الحكومية قبيل وأثناء وبعد انعقاد مؤتمر القاهرة

وفي إطاره قرار مجلس الوزراء بتكليف خبيرين إعداد التقرير الوطني للسكان[٢٢]

---

[21] القرار رقم ٥١٩ تاريخ ١٩٩٧/١٠/٧

[22] قرار مجلس الوزراء رقم ١٩ تاريخ ١٩٩٢/١٠/١٧

١- اللجنة الوطنية للسكان

بناء على المراسلات التي تمت مع وزارة الخارجية اللبنانية – من خلال ممثلي لبنان في الأمم المتحدة – اقترحت وزارة الخارجية على الحكومة اللبنانية تشكيل لجنة وطنية للاهتمام بالتحضير للمؤتمر العالمي للسكان الذي سينعقد في ١٩٩٤.

فكان أن قرّر مجلس الوزراء، تشكيل هذه اللجنة، وأناط بوزير الشؤون الاجتماعية تسمية أعضائها[٢٣]، حيث شكلت برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية وسميت المديرة العامة للوزارة نائباً للرئيس وضمت ممثلين عن عدد من الوزارات واستضافتها جمعية تنظيم الأسرة في مركزها ووفرت لها سكرتارية لمتابعة أعمالها.

وقد حققت هذه اللجنة، جهداً بالغاً في إطار التحضير لمشاركة لبنان في المؤتمر الدولي للسكان، وانتدب بعض أعضائها لحضور الاجتماعات التحضيرية في نيويورك، كما اهتمت بالملاحظات التي وردت على برنامج العمل الأساسي والتي عرفت يومها "بالعبارات التي وضعت بين مزدوجين" وتدل على تحفظ بعض الحكومات عليها، وقد استعرضتها اللجنة من خلال فريق متخصص من أعضائها – وحددت أمام كل مادة من المواد الموقف الرسمي تجاه التحفظ[٢٤].

كما أنجز الخبيران المكلفان التقرير وعرض على اللجنة التي أقرته بعد أن ناقشته مطولاً وصوبت ما يحتاج إلى تصويب وذلك بموجب قرارها رقم ٩٣/٢ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ والقرار رقم ٢٤ تاريخ ٣/١٧ /١٩٩٤، ثم عرض على مقام مجلس الوزراء الذي وافق عليه، وتم إيداعه صندوق الأمم المتحدة[٢٥].

وأبرز ما تضمنه التقرير الجدول رقم (٢) والرسم البياني رقم (١) حول توقعات السكان في لبنان لغاية العام ٢٠٠٠، اللذين نرفقهما كملحقين لأنهما يمثلان أهمية خاصة بالنسبة لمجموعة من الجوانب السكانية المهمة: النمو السكاني، سوء التوزع السكاني، الخصوبة واستعمال وسائل تنظيم الأسرة.

وخلال العام ١٩٩٣، شارك لبنان في المؤتمر العربي للسكان الذي انعقد في عمان ولعب أعضاء الوفد دوراً بارزاً على صعيده خصوصاً في لجنة الصياغة، واستطاع أن يقنع المؤتمرين بمجموعة واسعة من الآراء المتقدمة في مجال قضايا السكان، إضافة إلى بعض التوصيات الخاصة بلبنان كما سبق وأشير[٢٦].

والحقيقة تقال، أن هذه اللجنة بفضل الجهد المميز الذي أعطى لها من قبل رئيسها وزير الشؤون الاجتماعية آنذاك[٢٧]، استطاعت تحريك موضوع السكان في لبنان واستقطاب اهتمام بارز حوله، وكان للدعم الذي وفرته جمعية تنظيم الأسرة في لبنان دور في تعزيز مسيرة اللجنة وأنشطتها.

وكانت المفاجأة غير السارة – اتخاذ مجلس الوزراء – قراراً غير منطقي – بعدم الاشتراك في مؤتمر القاهرة، دون أي مبررات تذكر، بل لأن بعض الدول العربية المؤثرة في لبنان، أشيع عن غيابها عن

---

23 القرار رقم ١/٣٠ تاريخ ١٩٩٣/٩/١- المبني على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٩٣/٣٧ تاريخ ١٩٩٣/٤/١٥

24 محاضر اجتماعات اللجنة الوطنية للسكان لعام ١٩٩٣ – ١٩٩٤

25 تقرير لبنان إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية – منشورات اللجنة الوطنية للسكان (مصدر سابق).

26 الفقرة (د) من التوصية رقم ٩٩ (أشير إليها سابقاً)

27 المغفور له الأستاذ إيلي حبيقة

المؤتمـــر لأســـباب محض سياسية من ضمنها أنه يقام في أرض عربية بعض الدول العربية على خلاف مع قادة النظام فيها (محضر الجلسة الاستثنائية للجنة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١)[٢٨].

فكـــان أن ضمت جمعية تنظيم الأسرة في لبنان بناء على قرار اللجنة بعض أعضاء الوفد الرسمي إلـــى وفدها الذي شارك في مؤتمر الهيئات الأهلية الموازي لمؤتمر القاهرة، ورغم الدور الفاعل الذي قام به الوفد خصوصاً الاهتمام بالإعلام عن موقف لبنان وبالتالي توزيع التقرير ومطبوعات أخرى تأكيداً منه على اهتمام لبنان بالمؤتمر إلا أن الغصة كانت كبيرة لعدم مشاركة لبنان رسمياً حيث كان يستطيع أن يلعب دوراً رائداً في مجاله.

٢- اللجنة الوطنية الدائمة للسكان

بعيد مؤتمر القاهرة، أثير موضوع عدم مشاركة لبنان في هذا المؤتمر ووجهت انتقادات كبيرة إلى الحكومـــة لتقاعســـها غير المبرّر في هذا المجال، خصوصاً بعد أن أسقطت مشاركة بعض الدول العربية – والتـــي أشـــيع عن عدم اشتراكها في المؤتمر – حجة الغياب، فما كان من الحكومة اللبنانية إلا أن طورت اهـــتمامها من خلال قرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للسكان. وصدر لاحقاً، قرار تشكيل اللجنة، متأخراً حوالي خمسة أشهر نتيجة استقالة الحكومة وتعيين حكومة أخرى[٢٩].

وحاولـــت اللجنة العمل، ولكن الخلافات داخل وزارة الشؤون الاجتماعية في ذلك الحين، حال دون قـــيامها بالدور المطلوب منها، بالرغم أن الأمم المتحدة وضعت برنامجاً لتفعيلها وعينت مقررها مديراً لهذا البرنامج وزودت أمانة السر بعدد من الموظفين، ولكن اهتمام الوزارة آنذاك بمشروع مسح المساكن والسكان وانخراطها مع خبراء الأمم المتحدة في تحضير وتنفيذ الدراسة، حجب كثيراً دور اللجنة، بالرغم أنها وضعت نظاماً داخلياً وماليا لعملها وتم تصديقهما دون وضعهما موضع التنفيذ بالشكل المطلوب.

وفي العام ١٩٩٩، وبناء على خطة وضعها صندوق الأمم المتحدة ومكتبه الفني في عمان Country Technical Service Team (CST) أصدر مجلس الوزراء قراراً جديداً[٣٠] بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للسكان. وقد اختلف هذا القرار عن القرارات السابقة بالآتي:

- تضمن إعادة هيكلية اللجنة الوطنية الدائمة للسكان لجهة:
  - تكريس وزير الشؤون الاجتماعية – في رئاسة اللجنة؛
  - تكريس المدير العام للوزارة – في نيابة الرئاسة؛
  - إبراز دور لمنسق شؤون الخبراء واعتباره " مساعداً " لكل من الوزير والمدير العام في مقاربة مهامهما؛
  - تعيين أمين سرّ – وتحديد تعويضاته (علماً أن المقرّر في اللجان السابقة كان متطوعاً)؛
  - تعيين مدير السكرتارية الفنية (وهي وظيفة ثبت فيما بعد، تضاربها مع أمانة سرّ اللجنة)؛
  - خفض عدد الوزارات/الإدارات المشاركة إلى ٩ فقط.

---

[28] نص محضر جلسة اللجنة في ١٩٩٤/٩/١

[29] قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١– وقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١/١ تاريخ بتسمية أعضاء هذه اللجنة

[30] قرار مجلس الوزراء رقم ٩٩/٣٣ تاريخ ١٩٩٩/١٢/١٧

- تحديد مجموعة أخرى من الوزارات – تدعى – عند الحاجة لحضور اجتماعات اللجنة. وأبقي على (٨) خـبراء في الاختصاصات التالية: الديمغرافية – الإحصاء – علم الاجتماع- علم الاقتصاد – الجغرافيا – الإعلام – البيئة – والصحة الإنجابية.

- كما اختصر تمثيل الهيئات الأهلية إلى مؤسستين: جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، والمجلس الوطني للخدمـة الاجتماعـية (وليس للأخير اهتمامات مباشرة بقضايا السكان، وإنما بعض مؤسساته تعنى برعاية المعوقين والمسنين).

- إضافة و/أو تعديل بعض الفقرات المتصلة بمهام اللجنة خصوصاً الآتي:

  - تطوير قاعدة البيانات والأبحاث المتصلة بالسياسة السكانية والتنمية في لبنان بما فيها جمع البيانات وتحليلها ومتابعة نتائجها؛
  - تقييم واقتراح سياسة سكانية وطنية شاملة، بالمشاركة مع القطاعات الرسمية والأهلية المعنية؛
  - تحضير برنامج تنفيذي للسياسة السكانية في لبنان والبيئة وتطبيقه من خلال مجموعة نشاطات تدريبية وإعلامية وعملانية مختلفة.

- وأخـيراً ولـيس آخراً، ومن أجل إحكام ربط اللجنة بوزارة الشؤون الاجتماعية، أضيف بند سادس يقـول: "ينشأ لدى اللجنة الوطنية الدائمة للسكان سكرتارية فنية، يحددها الوزير ويضع مواصفات وتعويضات العاملين فيها بقرارات تتخذ وفق الحاجة بناءً على اقتراح المدير العام."

ولسنا في معرض تقويم عمل اللجنة، ولكنها في الواقع ذوبت في إطار السكرتارية الفنية من ناحية ووزارة الشـؤون الاجتماعـية من ناحية ثانية، حتى أن البعض كان يعتبر أن إبراز اسم اللجنة في بعض الأنشـطة الخاصـة بهـا (مثل إحياء اليوم العالمي للسكان في ١١ تموز من كل عام) يعتبر تجاوزاً على الـوزارة، ولـم تقـم اللجنة بأية جهود فعلية من أجل تطبيق مهامها، بل أن الوزارة كانت تقرر من خلال إجراءات داخلية – كل ما يتصل بعمل اللجنة – ولم تعقد هيئتها العامة اجتماعات منتظمة وفقاً لأحكام النظام الداخلي، كما أن اجتماعات الخبراء – كانت متباعدة – حتى أن الخبراء – لم يعقدوا أي اجتماع خلال العام ٢٠٠٤، بالـرغم أنـه كانـت هناك ضرورات بالغة – متصلة بموضوع انعقاد المنتدى العربي للسكان في بيروت.

وبهذا نكون قد أنجزنا كل ما يتصل بالنشاطات التي سبقت وواكبت مؤتمر القاهرة والنشاطات التي تحققـت بعده على الصعيد المؤسسي، دون الدخول في تفاصيل الأنشطة المتعددة والشاملة والتي تحققت من خـلال اللجـان الوطنية للسكان- والسكرتارية وجهود القطاع الأهلي خاصة جهود جمعية تنظيم الأسرة في لبـنان وهـي على أهميتها لا توازي أهمية البناء المؤسسي الذي يُعتبر المدماك الأساسي لعملية السكان في لبنان.

وننـتقل بعد هذا إلى الفصل الثالث الذي سنتحدث فيه عن السياسة السكانية في لبنان لجهة إعدادها وتنفيذها.

ثالثاً- السياسة السكانية في لبنان[٣١]

" وفـــي إطـــار دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرنامج الفرعي لإستراتيجيات السكان والتنمية خـــلال الدورة الأولى للبرنامج الوطني (١٩٩٧-٢٠٠١)، قامت اللجنة الوطنية الدائمة للسكان وسكريتاريتها الفنية بإعداد الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان، وأوكل إليهما مهام تنسيق ومتابعة وتقويم هذه السياسة وبرنامجها التنفيذي ضمن إطار الخطط التنموية الشاملة للبلاد.

ونصّـــت مقدمـــة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية، على أن هذه الوثيقة تشكل الإطار العام للمبادئ والسياسات السكانية في لبنان، ومدخلاً للخطة التنفيذية للسياسة السكانية التي سيتم إعدادها وتطبيقها بالتعاون مـــع/وبيـــن الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية بالقضايا السكانية في لبنان، كما أكـــدت المقدمة نفسها أن تضمين الوثيقة بعض البنود التي جاءت في توصيات مؤتمر القاهرة الدولي للسكان يشير إلى التزام لبنان بتوصيات هذا المؤتمر، وخصوصاً ما ورد في الفصل السادس عشر (البندين ١٠و١١)[٣٢]".

ولقـــد اعتمد على إعداد الوثيقة كما أشير فيها إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة من مسح السكان والمســـاكن الذي نفذته وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك من دراسة الأوضاع المعيشية للأسر الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي.

وتضمنت الأبواب التالية:

(١) **الوضع السكاني وأولويات السياسة السكانية:** مركزة على الحشد والدعم المطلوبين لتحقيق أهداف السياسة السكانية وكذلك تأييد أولوياتها.

(٢) **الهجرة الخارجية:** والتي تضمنت السياسات التالية:

- إبطاء هجرة اللبنانيين إلى الخارج – خصوصاً هجرة الشباب والأدمغة
- تيسير عودة المهاجرين اللبنانيين ولاسيما أصحاب الكفاءات والعمل على إعادة دمجهم في مجتمعاتهم المحلية
- تأمين وسائل الارتباط مع المهاجرين الذين يفضلون البقاء في البلدان المهاجر إليها وتعزيز العلاقات الثقافية والاقتصادية معهم
- تنظيم الاستعانة بالعمالة الوافدة، من خلال وضع خطة محددة الأهداف لاستيراد هذه العمالة تراعي عدم قيام مضاربة غير مشروعة مع العمالة الوطنية
- إنجاز اتفاقيات ثنائية مع بلدان المقصد تؤمن الظروف المناسبة للعمالة اللبنانية المهاجرة
- دعم جميع البيانات والدراسات المتعلقة بموضوع الهجرة الخارجية وتشجيع المؤسسات غير الحكومية للقيام بدور في هذا المضمار.

---

31 اقتطع هذا المدخل من الوثيقة الوطنية المقدمة إلى منتدى العربي للسكان – بيروت ٢٠٠٤

32 الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان – منشورات وزارة الشؤون الاجتماعية اللجنة الوطنية الدائمة للسكان عام ٢٠٠١

وركزت بشكل خاص في هذا الفصل على ما جاء في البند (٣) من الفصل العاشر– من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤[٣٣].

(٣) **الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي للسكان:** وحددت في هذا الفصل مجموعة من السياسات أبرزها في ذلك الحين " العمل على عودة مهجري الحرب اللبنانية – ومهجري الجنوب – الذي كان خاضعاً للاحتلال الإسرائيلي في الفترة من ١٩٧٨-٢٠٠٠ – من خلال إعادة بناء القرى وإعطاء الدعم المادي والتقني للذين يرغبون بالعودة إلى الأماكن التي هجروا منها[٣٤] "

(٤) **التركيب السكاني:** حيث لم تحدد الوثيقة أهداف واضحة المعالم في هذا المجال إنما أشارت إلى:

- التركيز ضمن الخطط القطاعية على إعطاء الأولوية للبرامج التي تؤدي إلى تخفيض النسب المرتفعة للبطالة
- تحقيق توافق أكبر بين منتجات التعليم ومتطلبات سوق العمل
- إعطاء فرص أفضل للشباب للمشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والثقافية والسياسية، ودعم المؤسسات الشبابية وهيئاتها في المجتمع المدني
- الاعتناء بالمسنين – خصوصاً لجهة إقرار قانون ضمان الشيخوخة
- العمل على تطبيق القانون ٢٢٠ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٨ المتعلق بحقوق المعوقين[٣٥].

(٥) **المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة:** في الواقع أن هذا القسم لم يتضمن سياسات بالمعنى المحدد للكلمة بل أشير في مطلع الفصل إلى أن المرأة تحتل موقعاً هاماً في عملية التنمية وتشكل أحد شروط نجاحها واستدامتها، ولذلك فإن تطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي أهداف بالغة الأهمية بحد ذاتها ثم تحدث الفصل عن الإنجازات المحققة وعن بعض المعطيات العلمية حول الالتحاق المدرسي وإسهام النساء في النشاط الاقتصادي.

ولم تغفل الوثيقة القول أن الهدف الأساسي الذي تتطلع إليه هو:

« تحقيق المساواة والإنصاف على المشاركة المتوافقة بين الرجل المرأة، وتمكينها من استعمال كل إمكاناتها، وكذلك تعزيز إسهام المرأة في التنمية المستدامة، من خلال مشاركتها في عمليات تقرير السياسات وصنع القرار والإسهام في الإنتاج والعمالة والأنشطة المدرة للدخل والتعليم وفي المجالات الأخرى. »

وأفردت آلية لهذا الموضوع دون سواه في الوثيقة، لجهة الإشارة إلى " ضرورة " القيام بمراجعة القوانين والأنظمة والتدابير الأخرى التي تؤمن المساواة بين " المرأة والرجل "

---

[33] نفس المصدر السابق – ثالثاً
[34] نفس المصدر السابق – رابعاً
[35] نفس المصدر السابق – خامساً

وتمكن المرأة من الجمع بين أدوار الحمل والإنجاب والرضاعة وتربية الأطفال والمشاركة النوعية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. »

وشددت الوثيقة على « تنمية مهارات المرأة في لبنان وإزالة الحواجز الاجتماعية التي تقف حجر عثرة أمام تطوير إمكاناتها وغرس قيم المساواة بين الجنسين في أذهان الصغار- بما يتفق وقيم المجتمع.»

وقد أفرد في هذا الفصل مقطع صغير للتحدث عن الأسرة ودور المرأة في إطارها - خصوصاً لجهة تماسكها، واختتمت بطلب تشجيع جمع البيانات المتعلقة بالمرأة[٣٦].

(٦) **الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة:** استبعد هذا الفصل - من الفصول الأولى - إلى الفصل السابع حتى لا يثير معارضة في مجلس الوزراء. وجاء مختصراً دون أن يغيّب ما صدر في المادة السادسة من الفصل السابع من برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤. وقد أبرز في هذا الفصل الآتي:

- وجود فجوة كبيرة في مفهوم الصحة الإنجابية/الجنسية وتنظيم الأسرة على صعيد المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية/الاقتصادية المختلفة محدداً ضرورة تضييق هذه الفجوة خلال السنوات العشر القادمة، ومن أجل ذلك:
  - خفض معدلات وفيات الأمهات الناتجة عن الحمل والولادة
  - خفض معدل وفيات الرضع (حديثي الولادة) والأطفال من خلال:
    - تحسين خدمات الولادة الأساسية والولادة لدى مرجع طبي
    - تحقيق المباعدة بين الولادات خصوصاً في المناطق التي تتطلب ذلك
    - توفير خدمات الصحة الإنجابية بما في ذلك:
      - الأمومة الآمنة وتنظيم الأسرة
      - مكافحة العقم
      - مكافحة الأمراض المنقولة بالجنس لاسيما السيدا
    - تسهيل الوصول إلى هذه الخدمات والحصول عليها بتكاليف مخفضة مع مراعاة الأولويات المناطقية والاجتماعية.
- إدراج التثقيف حول قضايا الصحة الإنجابية في البرامج التربوية
- استعمال وسائل الإعلام المتاحة لنشر هذه التوعية على أوسع نطاق
- تأهيل كوادر مقدمي الخدمة بمختلف فئاتهم
- دمج خدمات الصحة الإنجابية في منظومة الرعاية الأولية
- مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها في هذا المجال و/أو استحداث ما يلزم من قوانين جديدة
- إجراء بحوث ودراسات عملانية خاصة في المناطق التي أكدت المسوحات عن حاجة ملحة لتحسين الصحة الإنجابية فيها.

---

[36] نفس المصدر السابق - سادساً

(٧) **البيئة:** أشير في مطلع هذا الفصل بأن " العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، ويشكل النمو السكاني غير المتوازن جغرافياً، وتدهور الموارد الطبيعية والاستهلاك المتزايد للموارد البيئية تحدياً للجهود التي تبذل لتحقيق استدامة التنمية الاقتصادية الاجتماعية[٣٧]".

ومن ثم تحدث عن بعض الإنجازات المحققة في مجال البيئة وخصوصاً إنشاء وزارة للبيئة وضعت العديد من التشريعات الخاصة بحماية البيئة.

وشملت الأهداف المتصلة بالبيئة ضمن الإطار السكاني الإنمائي:

- الحفاظ على البيئة ودرء آثارها السلبية على حياة السكان
- التحكم في العوامل التي تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية من خلال إدماج العوامل الديمغرافية والاقتصادية في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة
- ضبط استغلال الموارد المائية والغذائية
- توعية السلطات المحلية (المقصود بها البلديات) وتقوية قدراتها لتساهم بشكل أفضل في التوعية في مجاليّ البيئة والتنمية

وركـــزت فـــي هذا الفصل على ما ورد في برنامج العمل (المبدأ ٦) والبند (٢٩ هـــ) من الفصل الثالث.

(٨) **الإعلام والتثقيف والإنصاف السكاني:** وحددت أهداف هذا الفصل بالآتي:

- زيادة الوعي والمعرفة بقضايا السكان وتشجيع تكوين مواقف مؤيدة للسلوك المسؤول في مجال السكان والتنمية ولا سيما في مجالات البيئة والأسرة والحياة الجنسية والإنجاب وعدم التفرقة بين الجنسين
- زيادة قدرة الأزواج على ممارسة حقهم الأساسي بشكل حرّ ومسؤول في تقرير عدد الأطفال الذين يرغبون بإنجابهم وفي المباعدة بين المواليد – مع إتاحة المعلومات والتثقيف والوسائل التي تسمح لهم القيام بذلك

(٩) **الأطـــر المؤسساتية والإحصائية والبحثية:** تم التركيز كثيراً في هذا الفصل – على ما ورد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة – حيث استخدمت (٧) بنود من الفصلين ١٢ و١٣ وحددت في نهاية الأهداف المتعلقة بالبحوث بما يلي[٣٨]:

- "تعزيز البحوث الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في تصميم البرامج والأنشطة والخدمات التي تستهدف تحسين نوعية الحياة، وتلبية احتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ولا سيما جميع الفئات التي لا تحصل على قدر كاف من الخدمات

---

[37] نفس المصدر السابق – ثامناً

[38] نفس المصدر السابق – عاشراً

- تعزيز استخدام نتائج البحوث لتحسين وضع السياسات وتنفيذ ورصد وتقويم البرامج والمشاريع التي ترمي إلى تحسين رفاه الأفراد والأسر والمعوزين، بغية تحسين نوعيتها وكفاءتها وحساسيتها لاحتياجات مستعمليها، وزيادة القدرات الوطنية والدولية على إجراء تلك البحوث
- فهم كيفية حدوث السلوك الجنسي والإنجابي في مختلف السياقات الاجتماعية والثقافية، وفهم أهمية ذلك السياق لأغراض تصميم برامج الخدمات وتنفيذها"
- كما حددت أهمية توفير الدعم المالي والفني لإجراء هذه البحوث.

رابعاً- تنفيذ السياسة الوطنية للسكان

بعد أن تم استعراض وثيقة السياسة الوطنية للسكان في لبنان، والتطلع إلى أهدافها في المجالات العشر التي شملتها، نجد أنها تستحق أن تكون (بياناً وزارياً)، وليست فقط وثيقة سياسة سكانية، ولكن مع الأسف الشديد أن مجلس الوزراء وهروباً إلى الأمام، أخذ علماً فقط بالوثيقة في جلسته المؤرخة ٨/١٦/ ٢٠٠١، وعهد بوضعها موضع التنفيذ إلى وزير الشؤون الاجتماعية ويمثل القرار سابقة في التملص من المسؤوليات.

ومن المؤكد أن وزارة الشؤون الاجتماعية، غير قادرة على وضع السياسة موضع التنفيذ إلا في إطار الشروط التالية:

- صدور قرار صريح من مجلس الوزراء يعطي الوزارة حق الاتصال بالوزارات المعنية الأخرى والطلب منها تنفيذ بعض الأهداف/الالتزامات المنصوص عليها في الوثيقة
- تخصيص الاعتمادات اللازمة من أجل برمجة تنفيذ الأهداف المحددة
- تحديد بعض الأهداف الكمية المطلوب بلوغها خلال فترة زمنية محددة
- الدور الذي يجب أن تلعبه اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، وخصوصاً خبراؤها، في مجال وضع السياسة موضع التنفيذ.

ولذلك فإن " أخذ العلم " لم يكن له مضمون، خصوصاً أنه لم يمثل تشجيعاً للقائمين على الوزارة بالعمل على وضعها موضع التنفيذ إلى هذا الموقف ولذلك بقيت هذه السياسة حبراً على ورق – وهي أصبحت الآن بحاجة إلى إعادة نظر شاملة على ضوء المتغيرات الكثيرة وخصوصاً أن المعطيات التي بنيت السياسة على أساسها مضى عليها أكثر من عشر سنوات وهناك معطيات مختلفة يجب أن تبنى السياسة على ضوئها.

ولا يعني ذلك كله تغييب مسؤولية صندوق الأمم المتحدة للسكان، "وهو شريك الوزارة في وحدة الاستراتيجيات السكانية ومساهم مالي في النفقات"، لجهة تحريك ومتابعة وضع السياسة موضع التنفيذ، ولكن الصندوق اهتم بأولويات أخرى ونفذها مباشرة دون أن يلتفت بالشكل الكافي إلى وثيقة السياسة السكانية ويسهم في وضعها موضع التنفيذ الفعلي.

ألف- المؤسسات الحكومية/الأهلية العاملة في مجال السكان

تاريخياً يمكن القول، إن الاهتمام بقضايا السكان توزع بين مؤسستين حكومية (وزارة التصميم العام) وأهلية (جمعية تنظيم الأسرة في لبنان)، دون أن يغيب ذلك جهود مؤسسات كثيرة حكومية وأهلية كانت تهتم بالقضايا السكانية بطريقة غير مباشرة كوزارات العمل والتربية الوطنية والصحة والمديرية العامة للإحصاء المركزي والمركز التربوي للبحوث والإنماء والمشروع الأخضر وسواها كثير، لكن وزارة التصميم العام بادرت في العام ١٩٧١ إلى تحقيق دراسة ميدانية تحت اسم القوى العاملة – وكانت الأولى بعد العام ١٩٣٢ والتي وفرت معطيات إحصائية حول العديد من الجوانب التي كانت مجهولة بالنسبة للبنانيين – مواطنين ومسؤولين – في سدة الحكم.

أمـــا جمعـــية تنظـــيم الأسرة في لبنان، فقد نشطت منذ تأسيسها للاهتمام بقضايا السكان – تشريعاً وأنظمـــة وممارسات، كما سبق وأشرنا في جزء آخر من هذه الورقة، وكان رئيسها[٣٩] هو الذي أصدر قراراً عام ١٩٨٤ بإنشاء لجنة سميت " المجلس الوطني للسكان " كما أصدر مرسوماً اشتراعياً ٨٣/١٣٩ بإنشاء المناطق الصحية في لبنان مكرّساً خدمة تنظيم الأسرة كجزء من جهود مراكز الرعاية الصحية الأولية، وفي فترة وزارته، ألغيت المادتان ٥٣٧ و٥٣٨ من قانون العقوبات اللبناني، والتي كانتا تمنعان الحديث أو الترويج لموضوع تنظيم الأسرة.

واســـتمر الحال كذلك إلى أن ألغيت وزارة التصميم العام وحل محلها مجلس الإنماء والإعمار الذي لـــم يمـــارس قضـــايا ســـكانية مباشرة، إنما ما قام ويقوم به هو الاتصال الوثيق بقضايا السكان، خصوصاً اهتماماته بالبنية التحتية والبنية الفوقية.

وفي العام ١٩٩٣، صدر القرار بتأليف أول لجنة للسكان في لبنان، والتي أصبحت في العام ١٩٩٤ لجـــنة وطنية دائمة للسكان ضمت وزارات وإدارات رسمية مختلفة لتصبح الجهة الرسمية المنوط بها قضايا الســـكان. وتعبيراً عن الاهتمام، قام مجلس الوزراء بإدخال تعديلات على هيكلية اللجنة ومهامها في العامين ١٩٩٥ و١٩٩٩ تباعاً.

في الوقت الذي واصلت فيه جمعية تنظيم الأسرة اهتماماتها بالموضوع من خلال دراساتها وندواتها وتمثـــيلها للحكومـــة في لقاءات دولية ومشاركتها في عضوية اللجنة الوطنية للسكان وسواها من النشاطات، انضم إلى هذه الجهود مؤسسات أهلية أخرى وإن بقيت فعالياتها محدودة، ومنها مؤسسة الحريري والمجلس الوطنـــي للخدمـــة الاجتماعية والمجلس النسائي اللبناني. واقتصر اهتمام هذه الهيئات على حضور جلسات اللجنة دون إي نشاط يذكر.

والواقع أن هذه المؤسسات جميعاً – أهلية وحكومية – لم تكن على وعي كافٍ بقضية السكان من ناحـــية، وبأدوارها من ناحية أخرى، بالرغم أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد أفرد فصلاً كـــاملاً للشراكة وأورد أهمية إسهام القطاع الأهلي في تنفيذ البرنامج في معظم فصوله، ولكن المشكلة كامنة في أن إعداد هؤلاء للمهمة لم يكن كافياً، بالرغم من كل الجهود المميزة التي حققتها جمعية تنظيم الأسرة في هذا المجال.

ولذلك نستطيع القول بأمانة علمية بأن همّ السكان لم يكن يُقلق أحداً من المسؤولين، بل كان هاجساً لدى القطاع الأهلي الذي رأى في جهود جمعية تنظيم الأسرة الإطار والوعاء لإثارة الموضوع ومتابعته على الصعد كافة.

وانطلاقاً من هذا الواقع الموضوعي، نأتي إلى الحديث عن اللجنة الوطنية الدائمة للسكان في تطلعاتها وأبعادها كافة.

---

[39] الدكتور عدنان مروة – وزير الصحة والشؤون الاجتماعية في وزارة المرحوم الرئيس شفيق الوزان

باء - اللجنة الوطنية الدائمة للسكان كأداة عمل لقضايا السكان في لبنان

١- القرار الأول

أشـــرنا فـــي سياق العرض إلى قرارات صدرت عن مجلس الوزراء حول اللجان الوطنية الدائمة للســـكان القرار الأول عام ١٩٩٤[40] بُعَيْدَ انتهاء مؤتمر القاهرة وبتشكيل اللجنة الوطنية الدائمة للسكان محدداً مهامها بالآتي:

١. التنبيه الدائم لانعكاسات القضايا السكانية على البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية واقتراح الحلول للتعامل معاً؛
٢. إثارة اهتمام الرأي العام بالقضايا السكانية؛
٣. اقتراح المشاركة في المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بموضوع السكان؛
٤. متابعة التوصيات التي توافق الحكومة اللبنانية عليها والصادرة عن مؤتمرات دولية أو إقليمية؛
٥. تنسيق العلاقة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة؛
٦. إبلاغ مجلس الوزراء بتقرير كل ستة أشهر.

كما حددت عضويتها بخمسة عشر عضواً كالآتي:

- الوزير والمديرة العامة للوزارة والمقرر (من القطاع الأهلي)
- الوزارات والإدارات الرسمية: البيئة؛ الصحة؛ الإسكان؛ المديرية العامة للإحصاء؛ مجلس الإنماء والإعمار
- خبراء في مجال الديمغرافية/الجغرافية/المرأة/الإحصاءات الحيوية/الاقتصاد
- ممثل واحد عن كل من جمعية تنظيم الأسرة في لبنان ومؤسسة الحريري؛

وكل ذلك على أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية برصد المبالغ التي تمكن اللجنة من القيام بمهامها، وكذلك الحصول على الدعم من قبل وكالات الأمم المتحدة.

٢- القرار الثاني

أما القرار الثاني فصدر عام ١٩٩٥، حين أراد وزير الشؤون الاجتماعية آنذاك إعطاء اللجنة دوراً أهم من دورها السابق وتحويلها إلى ما يشبه المؤسسة، فأعيد تشكيلها مع التعديلات التالية:

١. إضافة المهام التالية إلى مهام اللجنة[41]:
   - متابعة القضايا المتصلة بموضوع السكان والإشراف على تنفيذها في لبنان
   - اقتراح السياسات السكانية والتي تنسجم مع السياسة الوطنية العامة، بما فيها جمع البيانات وتحليلها ومتابعة نتائجها

---

[40] القرار رقم ٩٤/٣٩ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٧ (مرجع سابق).
[41] القرار رقم ٩٥/٢٠ تاريخ ١٩٩٥/١٠/٤

- تنسيق العلاقة مع الوزارات المعنية من أجل متابعة التزامات الحكومة اللبنانية في هذا المجال
- جمع الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع السكان والعمل على نشر الملائم منها
- تنسيق العلاقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالتها المتخصصة، ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عنها والتي توافق عليها الحكومة اللبنانية

٢. إضافة الوزارات والإدارات الرسمية التالية إلى عضويتها: الخارجية؛ المغتربين؛ المالية؛ العمل؛ التربية الوطنية والشباب والرياضة؛ التعليم المهني والتقني؛ الإعلام؛ المركز التربوي للبحوث والإنماء؛ المديرية العامة للتنظيم المدني؛ المديرية العامة للأحوال الشخصية
٣. إضافة ممثلين عن مؤسسات مدنية: الاتحاد العمالي العام؛ المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية
٤. إضافة أربع خبراء في اختصاصات الإحصاء؛ الإعلام والعلاقات العامة؛ الصحة؛ والبيئة
٥. وضع نظام داخلي يتيح للجنة "حرية الحركة والتأثير والمواكبة الأمينة والفعالة لموضوع السكان في لبنان"
٦. رفع تقرير نصف سنوي عن عملها إلى مجلس الوزراء

وأصبحت اللجنة « فضفاضة» دون فعالية تذكر.

٣- القرار الثالث

أما القرار الثالث والأخير حتى تاريخه فقد صدر في ١٩٩٩/١٢/١٧[42] مدخلاً تعديلات بنيوية على اللجنة أدت إلى ربطها ربطاً شديداً بوزارة الشؤون الاجتماعية من خلال:

١. إبقاء الوزير رئيساً والمديرة العامة نائباً للرئيس
٢. إلغاء وظيفة المقرر والذي يمثل القطاع الأهلي واستبداله بأمينة سر من موظفات الوزارة
٣. إبقاء عدد الخبراء (٩) من بينهم منسقاً لشؤونهم وتعديل بعض الاختصاصات مثل:
   - إلغاء خبير الإحصاءات الحيوية وحصرها بخبير إحصائي
   - إلغاء خبير الإعلام والعلاقات العامة واختصاره بخبير إعلام
   - تحويل خبير الصحة إلى خبير للرعاية الصحية والصحة الإنجابية
   - إلغاء خبير شؤون المرأة واستبداله بخبير ديمغرافية
   - إضافة خبير في علم الاجتماع
٤. تحديد عدد الإدارات/الوزارات (الأساسية) بـــ ٩ فقط هي:
   - مديرية الإحصاء المركزي
   - مجلس الإنماء والإعمار
   - المديرية العامة للأحوال الشخصية
   - وزارات: الداخلية والشؤون البلدية؛ الإعلام؛ البيئة؛ الصحة العامة؛ المهجرين؛ التربية الوطنية والشباب

---

[42] القرار رقم ٩٩/٣٣ تاريخ ١٩٩٩/١٢/١٧ (مصدر سابق).

٥. تكليف خبير الإحصاء تقديم استشارات إحصائية ومنهجية لصالح برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية وتكليفه بأعمال السكرتارية الفنية للجنة الوطنية الدائمة للسكان
٦. إبقاء المهام كما هي سابقاً (في القرارين الصادرين في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥)

ويمكن اعتبار هذه الخطوة مأسسة هامة للجنة الوطنية الدائمة للسكان، حيث اقترن تشكيلها بإضافة برنامج " الاستراتيجيات السكانية والتنموية " إلى صلب البرنامج الثاني – الموقع بين الحكومة اللبنانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

بعد تقديم التطور التاريخي للجان الوطنية للسكان في لبنان، لا بد من القول أن العادة درجت إلى فهم التطور وكأنه خطوة إلى الأمام، وفي حالة اللجان الوطنية للسكان لا يمكن اعتبار أن التطور كان إيجابياً، بل مزاجياً ولم يحقق النتائج المرجوة منه وسوف نعود إلى هذا بعد قليل.

جيم- النظام الداخلي ومهام العمل والتنسيق مع الوزارات القطاعية

على ضوء ما ورد في برنامج العمل الدولي للسكان، وما تضمنه إعلان عمان الثاني للسكان لعام ١٩٩٣، والمهام المحددة للجنة الوطنية للسكان، جرت محاولات عديدة من قبل" سكرتارية اللجنة[٤٣] " للوقوف على آراء الأعضاء سواء أكانوا خبراء أم ممثلي الوزارة أو القطاع الأهلي في أداء اللجنة من جوانبه كافة وأشير إلى بعض المحاولات لأهميتها:

- وضع جدول حول الرؤية المطلوبة والأفكار المتصلة بكيفية تنفيذ المهام المحددة للجنة الوطنية (ونرفق بعض الأمثلة كملاحق لهذه الورقة).
- وضع استمارة وتوجيهها إلى أعضاء اللجنة جميعاً: الوزارات والإدارات الرسمية؛ الخبراء؛ ممثلو الهيئات الأهلية، وتضمنت عدداً من الأسئلة التي هدفت إلى إحكام العلاقة بين الأعضاء جميعاً من ناحية، والوقوف على حقيقة المشاركة من ناحية أخرى، وشملت[٤٤]:

١. مدى مناسبة الاختيار لعضوية اللجنة (مخصصة لممثلي الوزارات والإدارات الرسمية):
٦٧% أجاب أن الاختيار مناسب جداً و١٧% أنه مناسب ٨% أنه غير مناسب
ووزارة واحدة، يظهر أن ممثلها لم ترق له قضايا السكان، عارضت أن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن قضايا السكان بل طالبت أن تلحق بوزارة الإسكان

٢. مشاركة الأعضاء في الاجتماعات:
٧٥% شاركوا و٢٥% لم يشاركوا

---

[43] تولت أعمال السكرتارية جمعية تنظيم الأسرة في لبنان من خلال شخص مقرر اللجنة

[44] مكرر: ورقة أعدها المقرر حول كيفية تطبيق مهام اللجنة الوطنية الدائمة للسكان كما حددها مجلس الوزراء find exact location

٣. إيداع الإدارة المسؤولة تقريراً عن كل اجتماع:
٧٥% لا ٨% نعم ١٧% لم يحددوا في الوقت الذي أكدّ فيه ٥٨% وجوب تقديم التقرير

٤. معرفة الأعضاء بقضايا السكان:
٣٣% جيد جداً و٣٣%جيد و١٧% مقبول و١٧% غير كاف

٥. كيف يرى ممثلو الوزارات العلاقة مع وزارة الشؤون الاجتماعية: حيث أجيب بأكثر من جواب ذكر فيها:
٥٨% علاقة متكاملة ٥٠ % لهما دور مشترك ٥٠ % الوزارة تتعاطى مباشرة بقضايا السكان ٨% لا علاقة ٢٥% لم اطلع بشكل كاف على اهتمامات اللجنة

٦. المشاركة السابقة بمؤتمرات متعلقة بالسكان:
٧٥ % نعم ٢٥% لا

٧. مدى الاطلاع على برنامج العمل الدولي للسكان:
٢٥% نعم ٦٨% لا و٨% لا جواب

٨. هل حصل أعضاء اللجنة (ممثلو الوزارات) على نسخة من برنامج العمل:
٢٥ % نعم ٥٠ % لا ٢٥% لا جواب
وأشار المقرر أن التقرير سبق وتوزع في جلسة سابقة

٩. رغبة ممثل اللجنة في مناقشة التقرير مع مسئولي اللجنة:
٢٥% نعم ١٧% لا ٥٨% لا جواب

١٠. رأي عضو اللجنة في الدور المطلوب منها:
- توعية الرأي العام بالمسائل السكانية ٤٢%
- متابعة تنفيذ برنامج العمل الدولي للسكان ٤٢%
- وضع راسمي السياسة ومتخذي القرار في أجواء العمل ١٦%
- وأضيف بعض الملاحظات من ضمنها:
  - ضرورة رسم سياسة سكانية واضحة
  - تحقيق برنامج محو الأمية وتعليم الكبار في المناطق النائية
  - اعتماد برنامج توعية حول الأنشطة السكانية وإقامة ندوات في المدارس
  - وضع تدابير للحدّ من الهجرة
  - توفير معلومات عن النظافة والتغذية
  - إصدار مجلة

١١. رأي العضو في عدد الاجتماعات المقترحة للجنة:

مرة شهرياً ٥٠%　　٢٥% مرة كل ثلاثة اشهر
مرة كل شهرين ٨%　　١٧ % كلما دعت الحاجة

١٢. مدى إمكانية ممثل الوزارة المشاركة في الاجتماعات:

٨٣%　قادر　　١٧% لا جواب

١٣. رأي العضو لجهة تعويض حضور الاجتماعات:

٦٧% نعم　　٢٥% لا　　٨% لا جواب

١٤. رأي ممثل الوزارة/الإدارة في إمكانية وزارته/ إدارته تخصيص دعم مالي لجهود اللجنة:

٣٣% نعم　　٥٠% لا　　١٧% لا جواب

١٥. ووجهت انتقادات من ضمنها:

- اعتبار جمعية تنظيم الأسرة في لبنان المتحدث باسم اللجنة
- طلب إشراك جميع الأعضاء في مكتب اللجنة
- عقد اجتماعات بين ممثلي الوزارات لدرس موضوعية مختلف الشؤون المتعلقة بالسكان
- عدم وضعها بتصرف وزير بل منحها استقلالية المطالبة بأمانة سر وسكرتارية
- إقامة ندوات تثقيفية في المدارس والأحياء الريفية حول العلاقات الزوجية والحمل والرضاعة والنظافة
- إرشاد البنات لسن البلوغ وكذلك الشباب
- أن تكون اللجنة بإدارة وزارة الإسكان

أما على صعيد الخبراء، فأقتطف بعض ما قاله الخبراء ردّاً على سؤال ماذا توقعت عند التعيين؟ وما هو موقفك الحالي؟ وما هي تطلعاتهم؟ وعبر جميع الخبراء بدون استثناء عن اهتمامهم بالمهمة التي أوكلت إليهم ولكنهم صدموا بالواقع، وموقفهم تحول إلى موقف سلبي (بتاريخ طرح الأسئلة). والأسباب لذلك هي:

١. لا يوجد مقر/مكتب للجنة، بل هناك مؤسسات أخرى تعمل لوحدها ولا علاقة للجنة بأعمالها
٢. اللجنة لم تحقق أي عمل فعال وملموس في القضايا السكانية في لبنان
٣. اللجنة لم تبحث بأي من مهامها بطريقة جدية وعلمية
٤. لأن اللجنة مهمشة لأسباب عديدة
٥. لأن دور الخبير مرتبط بمدى توفر المعلومات والبيانات عن السكان، وهذه البيانات لم تكن متوفرة والآن أصبحت جاهزة

واختتم الخبراء استماراتهم بمجموعة من الملاحظات أشير إليها نظراً لمدلولاتها الهامة[45]:

---

[45] من تقرير أعده مقرر اللجنة السيد توفيق عسيران في ١٩٩٦/١٢/٢

١. يجب أن تكون اللجنة مؤلفة من مندوبين فاعلين من الوزارات، بحيث تنقل هذه الفعالية إلى اللجنة وبالتالي يحصل التكامل بين الوزارات والقطاع الأهلي واللجنة
٢. أن يقتنع أعضاء اللجنة بأهمية وجودها وبالتالي وجوب مساهمتهم الفعالة فيها
٣. التركيز من جهة كل عضو على إدخال اقتراحاته وأفكاره من زاوية اهتمامه الشخصي أو الجهة التي يمثل
٤. الالتزام الشخصي بالحضور الدائم والمساهمة وخاصة بمتابعة متطلبات العمل مع الوزارات والجهات المعنية
٥. أن يكون هناك جلسة للحوار المقترح فيما بين الأعضاء تقيم فيها الأعمال والتقدم في المجالات وذلك على غرار جلسة مناقشة عامة وذلك كل ستة أشهر مثلاً
٦. محاولة جمع الأعضاء حتى اجتماعياً لتذليل الحساسيات وبهدف توجيه جهودهم في مجموعة متماسكة ذات أهداف مشتركة تحاول الوصول إلى اقتراحات موحدة تعرض على المراجع المعنية وتعمل على متابعة تنفيذها وإنجاحها
٧. نأمل إعادة تكوين اللجنة وتنظيم اجتماعاتها بشكل دوري

أما ممثلو القطاع الأهلي فكانوا أكثر إيجابية انطلاقاً من أنهم تعلموا الصبر في التعاطي مع قضايا الدولة وأبرز المحطات التي توقفوا عندها هي:

١. ضرورة وضع سياسة سكانية تأخذ بعين الاعتبار القيم السائدة والوضع الاجتماعي الموجود
٢. الربط من السياسة السكانية وحقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة
٣. إثارة موضوع الربط بين السكان والتنمية
٤. موضوع المرأة وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً وإشراكها في القرار وفي عملية التنمية

ولو قمنا اليوم مجدداً باستشارة أعضاء اللجنة والخبراء وتوجيه نفس الأسئلة، نجد أن الموقف أكثر تفجراً وإيلاماً من ذي قبل، خصوصاً أن اللجنة الموسعة لم تدعَ إلى الاجتماع منذ أكثر من سنتين، وأن خمسة خبراء فقط – من ضمنهم منسق شؤون الخبراء ومسؤول سكرتارية الاستراتيجيات – يتابعون العمل خصوصاً أن بعضهم معني مباشرة بالموضوع. وقد يطرح سؤال لماذا، والإجابة الموضوعية هي لأن:

١. اللجنة وضعت تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية مباشرة
٢. تبدل الوزراء ومزاجيتهم في التعاطي مع قضايا السكان تجعل اللجنة ضعيفة
٣. صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يوفر الجهد المطلوب من أجل تحريك العمل بالطريقة المطلوبة
٤. الخبراء يعملون بدون تعويضات تذكر، صرفت لهم تعويضات حضور خلال ستة أشهر فقط وقد مضى على بعضهم خبيراً في اللجنة ست سنوات
٥. ليس هناك برنامج واضح تتم مناقشته وبحثه مع الأعضاء كافة خصوصاً ممثلي الوزارات وتحديد دورهم في إطاره

٦. إن وحدة الاتصال السكاني تهتم بصورة أوضح بجهود الوزارة، والوقت المخصص للترويج والدعوة لقضايا السكان محدود
٧. مجلس الوزراء لا يبدي اهتماماً بالموضوع، كما أنه لم يتلقَ التقارير نصف السنوية التي طلبها ولم يسأل عنها

وليس من ضرورة الاسترسال، بل نجد أن كل خطوة من خطوات اللجنة معرضة للنقد وكذلك تحمل سكرتارية الاستراتيجيات السكانية والتنموية بعضاً من المسؤولية، إضافة إلى أمينة سر اللجنة وهي من موظفات الوزارة.

كما لا بد من القول، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، حين أبعد القطاع الأهلي – الذي كان ممثلاً بجمعية تنظيم الأسرة في لبنان عن منصب (المقرر) وأمانة السر التي وفرتها الجمعية تطوعاً بالعناصر البشرية وإنفاقاً من موازنتها – فقد سبب ذلك بصورة مباشرة (ولا ندري إذا كان عن ذلك عن قصد أو غير قصد) إضعاف اللجنة وإدخالها في البيروقراطية والروتين الحكوميين[٤٦].

[46] ورقة أعدتها سكرتارية اللجنة

خامساً- رؤية مستقبلية حول النشاط السكاني في إطار نظام مؤسسي جيد

من أجل معالجة هذه الناحية، نتوقف عند بعض الأفكار التي تم تداولها أكثر من مرة في المؤتمرات الإقليمية، ولا سيما المؤتمر الذي دعت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) في شرم الشيخ عام ٢٠٠٣، والمؤتمر الذي انعقد في شرم الشيخ كذلك في العام ٢٠٠٤ بدعوة من إدارة السياسات السكانية في جامعة الدول العربية.

وكذلك ما ورد في استراتيجيات مشروع السياسات والاستراتيجيات السكانية بوزارة الشؤون الاجتماعية[٤٧] وقد دوّن في هذه الورقة الأخيرة عدد من الأفكار نشير إلى بعضها:

١. تطوير قاعدة البيانات والأبحاث المتعلقة بالسياسة السكانية من خلال وضع واعتماد الأطر النظرية لدراسة الإشكاليات السكانية ذات الأولوية
٢. تطوير وتدعيم الإطار المؤسسي للسياسة السكانية من خلال:
   - تطوير الجوانب التنسيقية والإشرافية والتقويمية للجنة الوطنية الدائمة للسكان
   - وضع نظام عمل يحدد طبيعة العلاقة الفنية والتنسيقية بين اللجنة الوطنية الدائمة للسكان والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجالات تقييم وتنفيذ ومتابعة وتقويم السياسات والاستراتيجيات والبرامج السكانية
   - تأهيل وتطوير القدرات الفنية للكوادر في مجال التحليل الديمغرافي والإحصائي

أما على صعيد جامعة الدول العربية، وانسجاماً مع الشعور العام الذي تم التعبير عنه في معظم اجتماعات اللجان/المجالس الوطنية للسكان عن عدم الارتياح لطريقة عمل اللجنة (تركيباً وتسييراً للعمل)، فقد عهدت إلى أحد الخبراء (الدكتور محمود فرج) بإعداد ورقة قدمت في الاجتماع الأخير لرؤساء وممثلي اللجان/المجالس الوطنية للسكان والذي انعقد في شهر ديسمبر ٢٠٠٤[٤٨] وقد تضمنت الورقة:

(أ) التصور الموحد لدور ومهام المجلس الأعلى للسكان، وهي تسمية اقترح اعتمادها من أجل استقلالية اللجنة عن أية وزارة:
١. وضع وأو تحديث السياسة الوطنية للسكان، متضمناً بيان الحاجة إلى هذه السياسة، والمبادئ والقيم التي تستند إليها، والغايات، والأهداف، والاستراتيجيات، والتدخلات المختارة لتحقيق الأهداف
٢. التخطيط الاستراتيجي الطويل المدى والمتعدد لقطاعات العمل السكاني في الدولة ودور كل من الشركاء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسكان
٣. التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج السكاني لتبادل الخبرات والتجارب ولمنع أي تكرار في الجهود أو حدوث فجوات في أي مجالاته

---

47 في القرارات الصادرة في الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ كان مقرر اللجنة هو أمين السر العام في جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، وفي القرار الصادر عام ١٩٩٩ ألغي منصب المقرر وسمّي أمين السر العام خبيراً في اللجنة

48 الاجتماع السنوي السابع لرؤساء المجالس/اللجان الوطنية للسكان (شرم الشيخ، ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤): التقرير والتوصيات

٤. وضع وتفعيل نظام "للرقابة" من خلال التقارير الدورية عن الإنجازات واجتماعات المراجعة والزيارات الميدانية للوقوف على مدى تنفيذ الخطط الموضوعة
٥. وضع وتفعيل نظام " لتقييم فعالية" البرنامج السكاني وتقييم الأثر المترتب على بلوغ الأهداف
٦. وضع وإعمال نظام "لتقييم أداء الشركاء" في تنفيذ أهداف السياسة/البرنامج السكاني
٧. إعداد تقارير سنوية عن مدى تحقيق الأهداف المرحلية للسياسة الوطنية للسكان ونتائج تقييم أداء الشركاء إيجاباً وسلباً وعرضها على الجهات المعنية بمقترحات محددة لتفعيل العمل السكاني
٨. المصادقة على الخطط التنفيذية للشركاء في إطار الخطة طويلة المدى الموضوعة مسبقاً
٩. تشكيل اللجان الفرعية النوعية الدائمة والمؤقتة بما يساعد المجلس الأعلى للسكان في تنفيذ مهامه ودراسة ما يحال إليها موضوعات.

(ب) تصور حول مأسسة أعمال اللجان/المجالس:
١. " أمانة فنية " تعمل تحت الإشراف المباشر لمقرر/أمين عام المجلس للتحضير لـــ، ومتابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عنه
٢. إناطة صدور التشريع المطلوب بجهات عليا محدداً مهام كل الشركاء المعنيين بالعمل السكاني بما يتضمن التزام كل منهم بتنفيذ القرارات الصادرة عنها

(ج) اقتراح مجموعة من الأشكال[٤٩] – رأيت أن التصميم الموضوع لوظيفة المجلس وللهيكل التنظيمي مقبولان فقمت بنقلهما مع بعض التصرف.

الشكل رقم (١)
الشكل البياني الوظيفي للمجلس الأعلى للسكان

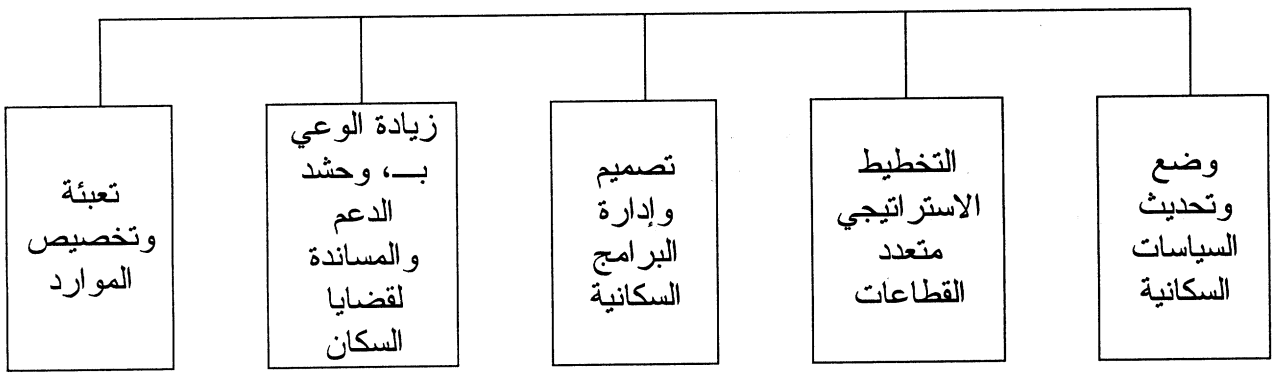

[49] ورقة مقدمة من الدكتور محمود فرج إلى اجتماع رؤساء اللجان/المجالس الوطنية للسكان في شرم الشيخ ٢٠٠٤

الشكل رقم (٢)
تصور للهيكل التنظيمي للمجلس الأعلى للسكان[٥٠]

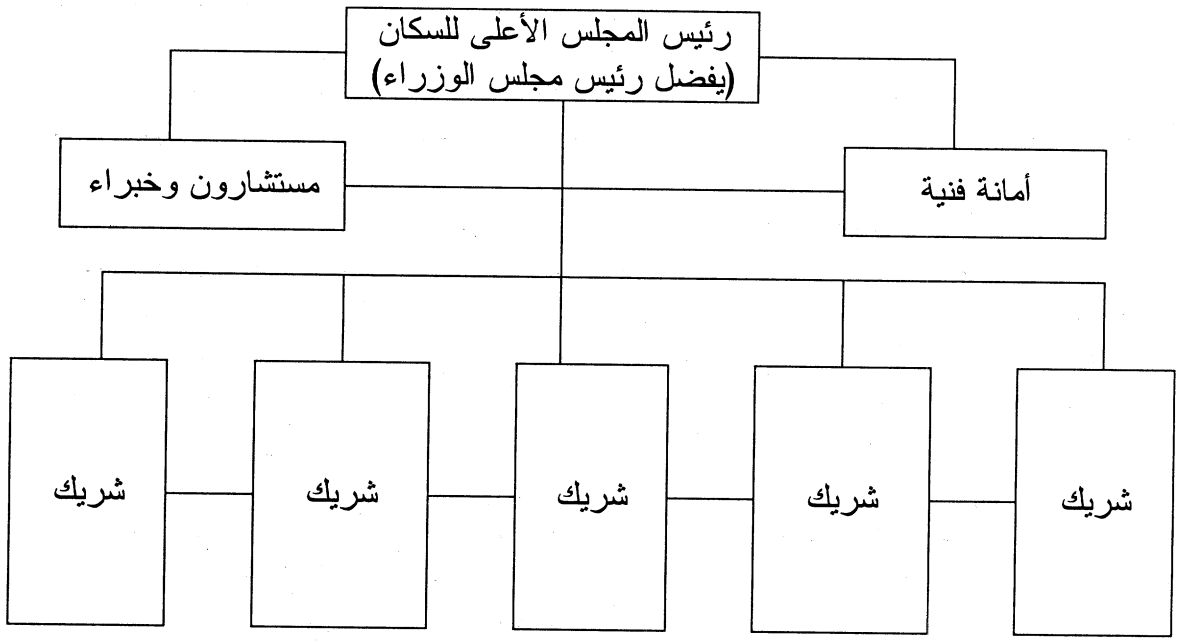

شركاء العمل السكاني من الوزارات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية
ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ... الخ

[50] نفس المصدر السابق

سادساً- خلاصة واستنتاجات

لقد حاولت أن أكون موضوعياً في عرضي، مستبعداً التشاؤم قدر الإمكان أو المبالغة أو إدخال أحاسيس شخصية وأرجو أن أكون قد وفقت بذلك، خصوصاً أنني واكبت جهود السكان ولا أزال منذ بداياتها واعتبر طرفاً أساسياً في أنشطتها، وكل ما أتطلع إليه وأذكره مستمد من الخبرة العملية والفعلية والمعايشة الطويلة للجهود المبذولة على كل صعيد يتصل بالموضوع في لبنان، أذكر ذلك لأقول في الخلاصة ما يلي:

١. يجب مأسسة اللجنة الوطنية للسكان، ومن أجل ذلك، نقترح أن تعطى استقلالية تامة وأن لا توضع تحت وصاية وزارة محددة بل أن تكون مرتبطة برئاسة الدولة أو برئاسة مجلس الوزراء، خصوصاً أن قضايا السكان في لبنان تواجه حساسيات مفرطة. "طلب أحد أعضاء اللجنة الوطنية إدراج مسألة التعداد السكاني في برنامج اللجنة فأجابه رئيسها وزير الشؤون الاجتماعية أن هذا مشروع فتنة جديدة في لبنان" مما يؤكد على أهمية استقلالية اللجنة حتى لا تكون خاضعة لمزاجية أو معتقدات وزير، أو حتى لا ترتهن نشطتها بتبدل الوزارات في لبنان وهي غير قليلة.

٢. نقترح أن يكون ممثلو الوزارات والإدارات الرسمية من القادرين على اتخاذ القرارات نيابة عن الوزارات/الإدارات التي يمثلونها لأن العودة إلى الوزارات/الإدارات لمعرفة رأيها بالقرارات تدخلها في متاهات البيروقراطية والحسابات الخاطئة.

٣. يجب أن يتم اختيار الخبراء وفقاً للكفاءات والخبرة وأن يتفرغوا لأعمال اللجنة لأن بناء العمل على "التطوع" في مثل هذا المجال لا يحقق الفوائد المرجوة، كما يجب أن تحدد مهام كل خبير من الخبراء، إما في إطار النظام الداخلي أو بقرار من رئيس اللجنة.

٤. يجب تحديد دور الوزارة في إطار اللجنة، ويجب التأكيد على إعداد تقرير من قبل ممثل الوزارة عن كل اجتماع من أجل إحكام العلاقة والتنسيق.

٥. يجب تخصيص اعتمادات في الموازنة العامة لنشاطات السكان في لبنان.

٦. يجب إعادة النظر في الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية ووضع الهداف كمية مرتبطة بفترات زمنية محددة لبلوغها.

٧. يجب إجراء تقييم علمي مسؤول حول الإنجازات المحققة خلال السنوات الخمس الماضية وبيان نقاط القوة والضعف والتعامل معها.

٨. يجب دعوة اللجنة الوطنية الدائمة للسكان إلى استئناف اجتماعاتها لكي تضع بنفسها خطة عمل المأسسة والتحرك والنشاطات والمتابعة والتقييم.

اعتقد مخلصاً، أن اللجنة الوطنية للسكان أداة فاعلة ومؤثرة وقادرة على تحقيق الكثير فيما لو وفر لها الدعم المطلوب وأزيلت من أمامها البيروقراطية والحذر واعتمدت برنامجاً طموحاً وجريئاً لجهودها وهو ما نتطلع إليه.

الجدول (٢)

تطور التوجهات الرسمية حيال المتغيرات السكانية من ١٩٧٤ إلى ١٩٩١

العام / المتغيرات		١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١
■ النمو السكاني:	النظرة	مقبول مؤيدة/لا تدخل	مقبول مؤيدة/لا تدخل	مقبول مؤيدة/لا تدخل	مقبول مؤيدة/لا تدخل	مقبول مؤيدة/لا تدخل	مقبول مؤيدة/لا تدخل	مقبول مؤيدة/لا تدخل	مقبول مؤيدة/لا تدخل	مقبول مؤيدة/لا تدخل
■ الخصوبة:	النظرة	—	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول
	السياسة	—	لاتدخل	لاتدخل	لاتدخل	لاتدخل	لاتدخل	لاتدخل	لاتدخل	لاتدخل
■ استعمال وسائل منع الحمل:	العوائق	لاعوائق غير مباشر	لاعوائق غير مباشر	لاعوائق غير مباشر	لاعوائق غير مباشر	لاعوائق غير مباشر	لاعوائق غير مباشر	لاعوائق غير مباشر	لاعوائق غير مباشر	لاعوائق غير مباشر
	الدعم									
■ الوفيات:	التقبل	—	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول
■ الهجرة:	دلالتها	—	واضحة	واضحة	واضحة	واضحة	واضحة	واضحة	واضحة	واضحة
	النظرة	—	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	متقدمة	متقدمة	متقدمة
	السياسة	—	مؤيدة	مؤيدة	مؤيدة	مؤيدة	مؤيدة	أقل تايداً	أقل تايداً	أقل تايداً
■ النزوح:	دلالته	—	غير واضحة	غير واضحة	غير واضحة	غير واضحة	غير واضحة	غير واضحة	غير واضحة	غير واضحة
	النظرة	—	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	مقبول	متقدمة	متقدمة	متقدمة
	السياسة	—	مؤيدة	مؤيدة	مؤيدة	مؤيدة	مؤيدة	أقل تايداً	أقل تايداً	أقل تايداً
■ سوء توزيع السكان:	النظرة	—	ملائمة جزئيا	ملائمة جزئيا	ملائمة جزئيا	ملائمة جزئيا	ملائمة جزئيا	ملائمة جزئيا	تغييرات أساسية/ مرغوبة	تغييرات أساسية/ مرغوبة
	السياسة	—	اعادة النظر للتصحيح	اعادة النظر للتصحيح	اعادة النظر للتصحيح	اعادة النظر للتصحيح	اعادة النظر للتصحيح	اعادة النظر للتصحيح	اعادة النظر للتصحيح	اعادة النظر للتصحيح

ملحق رقم (٢)

الرسم (١)

توقعات السكان في لبنان (١٩٧٥ - ١٩٩٢) مع الرؤيا المستقبلية (١٩٩٣ - ٢٠٠٠)

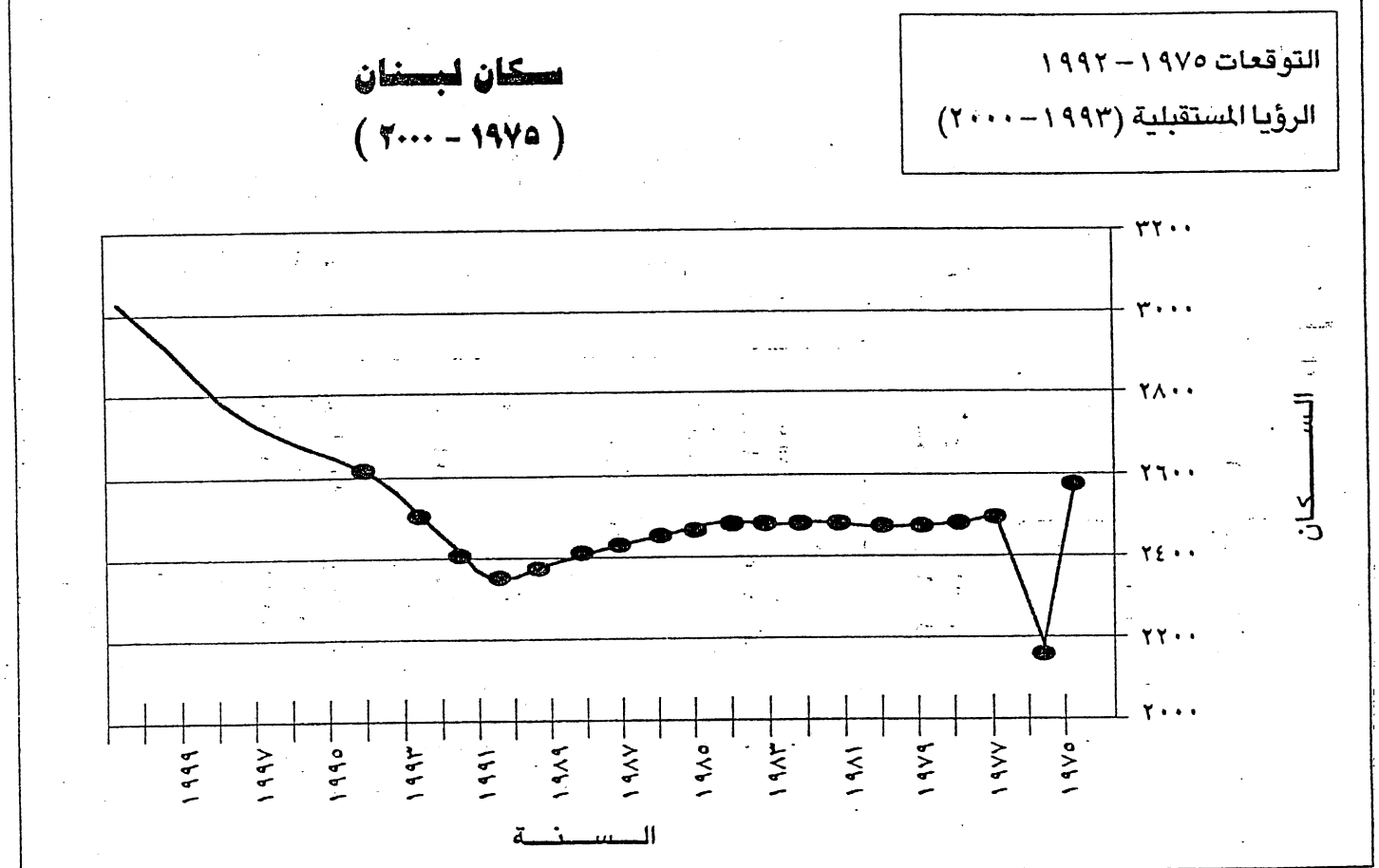

ملحق رقم (٣)

نص الرسالة التي اتفقت لجنة المتابعة
على توجيهها لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
كخلاصة ومتابعة لأبحاث المؤتمر الوطني الأول
للسياسات السكانية في لبنان

اعداد: الدكتور رياض طبارة

فخامة رئيس الجمهورية،

يدور الكلام اليوم حول الصيغة السياسية للبنان الجديد والتي ستكون أساس الوفاق بين الأطراف المتنازعة من اللبنانيين. نحن، يا فخامة الرئيس، لسنا رجال سياسة بل طلاب علم، ولذا فقد جئنا لنتكلم معكم عن صيغة أخرى ووفاق آخر، عن الصيغة الاجتماعية للبنان الجديد وعن الوفاق بين طبقات هذا المجتمع.

ولعل أول ما تجدر الاشارة اليه انه ليس هنالك من صيغة سياسية ستثبت وتنمو في هذا الوطن اذا لم تقترن بعمل جاد لتأسيس مجتمع يتجه دوماً لتحقيق الرفاهية والعدالة لأفراده. أن الوفاق السياسي بدون الوفاق الاجتماعي يعتبر مصالحه عشائرية على حساب الشعب، على حساب فقيره ومعدومه، على حساب بيئته الطبيعية والاجتماعية وعلى حساب موارده البشرية، وبذلك سيحتوى ولا بد على مقومات انهياره... ولذا فإنه من الهام جداً أن يكون للحكم في لبنان رؤية مستقبلية واضحة عن المجتمع الذي يريد بناءه وان تكون له الارادة الفعّالة لوضع القوانين وخلق المؤسسات الكفيلة بالوصول إلى هذا المجتمع. وان هذه الرؤية وتلك الارادة يجب أن تنبعا من أسس علمية صحيحة وعميقة. وهكذا فان على السياسة والعلم الا ينفصلا في هذا الوقت العصيب بالذات من تاريخ لبنان، فمسؤولية السياسي في استعمال العلم كمنطلق لوضع سياساته، هي كمسؤولية العالم في وضع علمه في خدمة هذه السياسات، فالسياسة التي لا ترتكز على العلم كالعلم الذي لا يهدف إلى سياسة، ضياع وقت في أحسن الحالات وضياع مجتمع في أسوئها.

أن هذه الرؤية المستقبلية لا بد وان ترتكز على الماضي لتأخذ منه حسناته وتغير سيئاته، تحافظ على مزاياه وتقوي نقاط ضعفه. وانه من الخطأ الكبير أن يجرنا اشمئزازنا مما حدث إلى رفض كل ما كان في الماضي وقبول كل جديد، فلبنان الماضي لم يكن رديئاً بكل جوانبه ولو كان كذلك لما أصبح ملجأ للمضطهد ومرتعا للمفكر ومعقلا لصاحب العمل.

أن قوة لبنان القديم جاءت من حرياته وخاصة من حرية اقتصاده ولكن من هنا كان يكمن ضعفه اذ اننا تبنينا الحرية إلى أقصى حدودها متناسين أن حرية الشخص تحدها

رفاهية الشخص الآخر، فكما قال قاض اميركي شهير: أن حريتك يا أخي في تحريك يداك يحدها وجود وجهي في طريقها، وهكذا فان حرية جمع الأموال يحدها وجود الفقر، وحرية بناء المصانع يحدها تلوث البيئة، وحرية تنمية الفعاليات الاقتصادية تحدها تنمية الفعاليات الفكرية والبشرية.

لقد اتبع لبنان في الماضي ما سمي بالنظام الاقتصادي الحر ولكن هذا النظام كان من النوع الذي اتبعته اوروبا في القرن التاسع عشر وما سمّاه بعض العلماء الفرنسيين بالرأسمالية المتوحشة (Le capitalisme sauvage) وذلك بسبب تركيزه على مضاعفة الدخل القومي والنشاط الاقتصادي واهماله للأمور البيئية، والتنمية الفكرية والحضارية والعدالة الاجتماعية. ولذا فقد استبدلت كل الدول الغربية هذا النظام بالنظام الرأسمالي الموجه الذي يحاول أن يأخذ التنمية والعدالة الاجتماعيتين بعين الاعتبار في المفهوم الشامل للتنمية.

ولقد كان من نتائج النظام الاقتصادي الذي اتبعه لبنان والعوامل الأخرى التي رافقته، لا سيما الازدياد الكبير في عائدات النفط العربي وقدرة الفرد اللبناني في مجالات الاستثمارات الاقتصادية، أن ازدهر الاقتصاد اللبناني وخاصة في قطاعي الخدمات والصناعة، بينما بدأت تكثر مشاكل لبنان البيئية وتنحسر فيه العدالة الاجتماعية، فنمت مناطق على حساب أخرى، واغتنى البعض على حساب البعض الآخر. وهكذا، فبينما اصبح لبنان مرجعاً عالمياً لأصحاب رؤوس الأموال في استثمار أموالهم والحصول على الربح الأمثل لها، افتقر في الوقت ذاته إلى المؤسسات المعنية بتوجيه الأموال نحو الاستثمارات الاجتماعية التي لا تدر ربحاً آنياً لصاحبها بل ربحاً اجتماعياً ذات المدى البعيد. أن الخبرة والمنطق قد برهنا أن المشاريع الاجتماعية لا تنتعش ولا تكتمل الا اذا اصبحت من الاهتمامات الرئيسية للدولة وان على الحكومة في هذه الحالة أن تشجع المؤسسات الاجتماعية القائمة، وان تساعد على تكوين مؤسسات جديدة، حكومية وغير حكومية، تعمل بفعالية في اطار سياسة اجتماعية ذات أهداف واضحة.

فعلى سبيل المثال، أن ازدهار الصناعة والخدمات في لبنان نتج في ظل الحرية المطلقة التي أمنها له النظام الاقتصادي السائد، عن تركز الفعاليات الاقتصادية في مدينة بيروت وضواحيها لما يوفره هذا التركز من خفض في كلفة الانتاج بالنسبة للصناعي ولصاحب الأعمال. وهكذا فعند بدء الأحداث، ضمت بيروت ٧٥ بالمئة من مجموع العاملين في القطاع الصناعي و٧٥ بالمئة من العاملين في قطاع الخدمات مما يعني انها استقطبت حوالي ٦٠ بالمئة من العاملين في البلاد على اختلاف قطاعاتهم،

الأمر الذي أدى إلى بروز هيمنة لمدينة بيروت بشكل لم يعرف له مثيل في معظم بلدان العالم. ولقد كان من نتائج هذا التركز الفريد للنشاطات الاقتصادية في منطقة بيروت عدم قيام بديل لها في البلاد وبالتالي فلقد انعدمت تقريباً امام أي من الباحثين عن العمل بغير النشاط الزراعي فرص العمل في غير هذه المنطقة.

فاذا تعلم ابن المناطق الأخرى، او اذا أراد تحسين حالته الاقتصادية، اضطر في معظم الأحيان للنزوح إلى بيروت او إلى خارج البلاد لانعدام فرص العمل في منطقته، مما أدى إلى تعرية سكانية للمناطق الريفية ونقص في القوى العاملة الزراعية وتفكك في الحياة العائلية والاجتماعية في هذه المناطق. ومن جهة أخرى، فإن مدينة بيروت، لانعدام التخطيط الصحيح فيها، عجزت عن استيعاب هذه الهجرة المكثفة بشكل سليم فانتشر حزام بؤس حولها اذ بلغت الكثافة السكانية في أكواخ الكرنتينا مثلاً ١٦٠،٠٠٠ نسمة للكيلومتر المربع مما فاق كثافة السكان حتى في المدن المتطورة التي انتشرت فيها ناطحات السحاب. كما وان انعدام التخطيط الصحيح هذا ادى إلى اجتياح المراكز التجارية لمناطق السكن فبات الكثير من شوارع العاصمة عاجزاً عن استيعاب حركة المرور التجارية المتسارعة وبات من الصعب جداً وجود أماكن للعب الأطفال، غير الأزقة وداخل الشقق الصغيرة، وبدأت الحياة العائلية والاجتماعية في بيروت تكيّف نفسها قدر الامكان للمتطلبات المعيشية الجديدة.

وهكذا، ففي ريف لبنان، في قراه، في أحزمة بؤسه وحتى في الأحياء الراقية من عاصمته نشأت حياة اجتماعية لم يخطط لها ولم يرغب فيها بل أنها نشأت بمعظمها عن ضرورة التنمية الاقتصادية في ظل الحرية المطلقة. أن النمو الاقتصادي، يا فخامة الرئيس، باعتراف جميع المفكرين، هو ليس الا اداة لرفع مستوى الرفاهية الاجتماعية ولكننا في لبنان القديم، ومن حيث لا ندري، سخّرنا مجتمعنا ورفاهيته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

انه بلا شك من الضرورة الملحة أن نتفادى أخطاء الماضي في بناء لبنان المستقبل، وهذا يتطلب بالدرجة الأولى تعبئة القوى الفكرية لهذه الغاية وخاصة تلك التي درست وتفهمت معنى التنمية العصرية الشاملة والتي تستطيع أن توفر للحكم المقومات العلمية لبناء رؤية مستقبلية واضحة لأهداف التنمية ولسبل الوصول اليها، وبالرغم من أن هذه المقومات العلمية للرؤية المستقبلية تتطلب جهداً مكثفاً ومنسقاً، فان هناك بعض المبادىء والأسس التي لا بد وان يرتكز عليها هذا الجهد وتلك الرؤية.

أولاً: لعل أول واهم خطوة في سبيل بناء مجتمع عادل وقادر على الاستمرار هي في

التفهم الأعمق والأشمل لمفهوم التنمية، لأهدافها، لغاياتها، لأولوياتها، فالهدف النهائي للتنمية هو بناء مجتمع يتمتع فيه الأفراد بفرص متساوية، وبالتحرّر من العوز والفقر، وبالشعور بالمساهمة الفعلية في تنمية الوطن.

وبالتالي، فعلى النمو الاقتصادي أن يكون أداة لبناء المجتمع العادل الذي نبغيه لا أن يكون، كما في الماضي، الهدف الرئيسي لنشاطاتنا والذي من أجله نسخر بيئتنا ومؤسساتنا الاجتماعية.

ثانياً: أن التفهم العميق الشامل لمفهوم التنمية لا يعني أبداً القضاء على النظام الرأسمالي للانتاج انما يعني الاستعاضة عن الرأسمالية المتوحشة التي اتبعناها حتى الآن بنظام اقتصادي أكثر حداثة وأكثر انسانية وأكثر توجيهاً. أن اعتماد التخطيط كأساس للتنمية ليس كاف بحد ذاته، بل وقد يكون مضراً اذا اتبع المخطط الحسابات الاقتصادية وحدها في تقرير الأولويات او حتى في تحديد مواقع النشاطات الاقتصادية. فتوجيه المنشآت الصناعية مثلاً إلى الأماكن الريفية والى المناطق المختلفة قد ينتج عن كلفة أعلى للانتاج في الأمد القصير ولكنه بنفس الوقت قد يكون من الأسس الأولى لبناء المجتمع العادل السليم الذي نبتغيه.

ثالثاً: أن احدى المتطلبات الملحة للمجتمع الجديد تتجلى في وضع برامج متكاملة تتصدّى للمشكلات الاجتماعية التي تقف عقبة في وجه التطور والعدالة، كمشكلات الفقر، وتلوث البيئة، وانتشار الجرائم. وفي سبيل تنفيذ هذه البرامج لا بد من انشاء الأجهزة الحكومية المتخصصة والفعّالة ومن تشجيع وتوجيه المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية. أن نشاطات المؤسسات الاجتماعية في الدفاع عن الفقراء والمحرومين، وعن البيئة الطبيعية والاجتماعية وعن الحقوق الانسانية لعامة الشعب يجب أن تتسع وتصبح مكمّلة لنشاطات المؤسسات الاقتصادية المتطورة.

رابعاً: أن بناء للبنان الجديد يتطلب تطوير قاعدة من الاحصاءات والمعلومات الفنية التي تمكن من تفهّم الواقع والتخطيط للمستقبل، انه من المؤسف حقاً أن يكون لبنان من أكثر الدول في العالم تقدماً في مجال الخدمات الاقتصادية ومن أكثرها تأخراً في مجال توفر الاحصاءات اللازمة لوضع خطط وبرامج التنمية. أن لبنان هو واحد من ثماني دول فقط لم تقم حديثاً بتعداد شامل لسكانها وان معظم هذه الدول، وان كانت من أقل الدول نمواً، تحضّر الآن للقيام بمثل هذا التعداد. وبهذا فسيصبح لبنان، بعد فترة وجيزة، الدولة الوحيدة في العالم التي لم تجر، في تاريخها الحديث، مسحاً شاملاً لسكانها. لقد كان الخوف من ابراز نسب الطوائف في لبنان سبباً في تكوين عقدة سياسية تجاه

التعدادات السكانية وتجاه الإحصاءات بشكل عام، غير أن هذه العقدة ليس لها مبرر على الاطلاق، اذ انه بالاستطاعة القيام بتعداد سكاني من دون التطرق إلى ابراز التوزيع الطائفي كما تعمل بالفعل معظم دول العالم. كما انه لا مبرر ايضاً لأن نهمل جميع الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية وان نضطر بالتالي لوضع القوانين والبرامج على أسس غير سليمة في سبيل عقدة لا تمت لهذه الاحصاءات بصلة.

خامساً: أن لبنان الجديد يجب أن يشجع، وبصورة جدية ومكثفة، البحث العلمي، وخاصة ذلك الذي يهدف إلى تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم وابراز مشاكله وتوفير المقومات العلمية لتفادي هذه المشاكل او لوضع الحلول الناجعة لها. أن بعض الدراسات الحديثة أظهرت أن انتاج لبنان من البحوث العلمية والتنموية كان ضئيلاً حتى بالنسبة لكثير من شقيقاته العربيات، فكان تفاخرنا باننا قادة الفكر في العالم العربي وبلد الاشعاع الفكري تفاخر في غير محله، فاذا اردنا بناء مجتمع راق وعادل فلا بد من تشجيع الباحثين واستقطاب الأدمغة اللبنانية النازحة وتطوير مراكز البحوث وخلق تقاليد في هذا المجال حتى تشكل تلك البحوث وتلك التقاليد الضمير الاجتماعي لمجتمعنا الجديد.

يا فخامة الرئيس،

لقد تردّدنا كثيراً في الطلب من وقتكم الثمين للتكلم في قضايا التنمية وانتم منهمكون في حل القضايا الأمنية والسياسية التي تعيق مسيرة هذا البلد، واذا أقدمنا على هذا الطلب فذلك لأننا أحسسنا انكم بعد أن قطعتم شوطاً كبيراً في حل العقدة الأمنية، بدأتم تركزون اهتمامكم الشخصي على التنمية، فجئنا لذلك نعرض عليكم بعض تصوراتنا ونضع علمنا وخبرتنا في خدمة هذا البلد الحبيب، لقد وقفنا طيلة الأحداث الأليمة نتطلع إلى وطننا ينتحر ونحن غير قادرين على مساعدته، فالفكر سلاح بدون حد في بلد خيم اللاوعي عليه، ولكننا اليوم كلنا أمل أن يصبح للفكر في لبنان مكانته ولذا جئنا نتكلم من جديد.

ودمتـــم

ملحق رقم (٤)

المهمة كما حددها قرار مجلس الوزراء	آلية التنفيذ المقترحة	الاجراءات
٦- متابعة القضايا المتصلة بموضوع السكان والاشراف على تنفيذها في لبنان	كان ثمة إلحاح من أعضاء اللجنة الوطنية للسكان - بضرورة ان تمسك اللجنة بزمام أمور الأنشطة السكانية ، حتى لا تبقى اللجنة وكأنها لجنة وهمية. وتنفيذاً لهذا التطلع أدرجت الآلية المقترحة على مستويين : • <u>الاول:</u> الأنشطة المحققة عبر الوزارات المختصة - الاعضاء في اللجنة مثلاً مشروع التطوير المهني - في وزارة التعليم المهني والتقني فإنه يعتبر قضية سكانية ، كيف يمكن الاشراف على تنفيذه ؟ ويفترض من اجل حسن التنفيذ أن تصدر مذكرة من رئيس مجلس الوزراء حول هذا الموضوع موجهة الى جميع الوزارات المختصة الاعضاء في اللجنة وغير الاعضاء على ان يتولى ممثل الوزارة في اللجنة ، أو عند الضرورة - أحد خبرائها مهمة تحديد أنشطة الوزارة من خلال مشروع الموازنة والخطة العشرية ، كما يطلب من مندوب الوزارة لدى اللجنة وضعها في جوّ المشاريع التي يتم تحقيقها - غير المنصوص عليها في الموازنة والخطة العشرية ، وعلى ضوء المناقشات يحدّد الموقف المطلوب في اطارها - وتتم متابعته عبر أقنية الاتصال كافة من اجل تحقيق مشاركة فعلية من اللجنة في اطار تطبيق وتنفيذ هذه الجهود. • <u>الثاني:</u> الانشطة المباشرة التي تنفذ من خلال عقود مبرمة مع صندوق الأمم المتحدة السكانية وهي تنقسم بدورها الى قسمين : (أ) الاول الذي ينفذ من خلال وزارة الشؤون ، وعلى اعتبار أن الوزير هو رئيس اللجنة والمدير العام نائبه- فيجب أن توضع اللجنة في أجواء كل نشاط ويؤخذ رأيها به ، كما يفترض أن لا يتم التعاقد مع أي نشاط <u>جديد إلا بموافقة اللجنة.</u> (ب) الثاني والذي ينفذ من خلال وزارات أخرى أعضاء - فينطبق عليه ما سبق الاشارة إليه أعلاه.	١- مناقشة هذا الموضوع بحضور معالي الوزير والمدير العام للوزارة للإستئناس برأيهما حول افضل السبل لوضع الآلية موضع التنفيذ (إجتماع ١٩٩٦/٣/٢٩). ٢- وضع لائحة بالمشاريع المحققة الآن، بتمويل من الامم المتحدة على صعيد جميع الوزارات والادارات لتحديد أي منها واقع في اختصاص اللجنة. ٣- تكليف خبير أو أكثر درس موازنة الدولة للعام ١٩٩٦ وفي اطارها الخطة العشرية لتحديد القضايا السكانية من هذه الخطة/ الموازنة واقتراح كيفية التعامل معها.
٧-اقتراح السياسات السكانية والتي تنسجم مع السياسة الوطنية العامة بما فيها جمع البيانات وتحليلها ومتابعة نتائجها	• وهي الناحية الاكثر أهمية وتأثيراً في اطار مهام اللجنة واضيفت من اجل اعطاء اللجنة دوراً فعالاً في اطار اهتماماتها واختصاصها. • واقتراح سياسة سكانية يفترض الى جانب تنفيذ الدراسات المقترحة في العقد مع الامم المتحدة والدراسات الاضافية (في حال الضرورة) تحليل النتائج والحصول على المعطيات اللازمة، فإنها تحتاج كذلك الى استقراء دقيق لمجريات الامور وطنياً واقليمياً ودولياً نظراً للعلاقة المتبادلة بين هذه السياسات الاقليمية والدولية إذ لا يمكن لدولة اقتراح سياسة سكانية بدون الوقوف على السياسات الاقليمية خاصة للدول الاقرب(في حالة لبنان مثلا لا يمكن البحث في سياسة سكانية بمعزل عن درس أبعاد معاهدة الاخوة مع سوريا وتأثيرها السكاني في مجالات عدة...).	١- سرعة القيام بالبحوث المطلوبة. ٢- جمع المعلومات اللازمة عن القضايا المتبادلة على الصعيد الاقليمي ، العمالة ، الهجرة. ٣- عقد سلسلة من الورشات تستهم في بلورة البحوث المقررة وتوفر معطيات حول المسائل السكانية التي ستشكل ضغطاً على الدولة في حال التأخر ، في التعامل معها ، خاصة قضية العمالة الوافدة الى لبنان ، والهجرة العائدة وغيرها.